

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٨٢

الأربعاء، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوک
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسيتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوکاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2013/334)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2013/334)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، أرمينيا، ألمانيا، أوغندا، البرازيل، بلجيكا، بوتسوانا، بوليفيا، تركيا، تيمور - ليشتي، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السودان، سويسرا، غابون، قبرص، قطر، كندا، ماليزيا، مصر، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هولندا واليابان.

باسم المجلس، أرحب بحضور معالي السيد كريستيان فرييس باخ، وزير التعاون الإنمائي في الدانمرك، الجالس إلى طاولة المجلس.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد كوفي عنان، رئيس الفريق المعني بتقديم أفريقيا؛ والسيدة كارولان أنستي، المديرية الإدارية للبنك الدولي؛ والسيدة ريبكا غرينسبان، وكيلة الأمين العام ونائبة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باسم المجلس، أرحب بالسيد كوفي عنان، الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يونيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/334 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أنوه بحضور نائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة الآن.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أستهل ملاحظاتي، أود أن أقول بضع كلمات عن الأحداث المساوية التي وقعت في مقديشو اليوم. لقد شعرت مثلما شعر الأمين العام بحزن عميق وصدمة كبيرة جراء الهجوم الفظيع على مُجمّع الأمم المتحدة في مقديشو هذا الصباح. التفاصيل الكاملة لا تزال تتكشف، لكننا نعرف أن عددا من الأشخاص لقوا حتفهم. ونعرب، أنا والأمين العام، عن خالص التعازي لأسر القتلى. وقلوبنا مع موظفي الأمم المتحدة وجميع من عانوا جراء هذه المأساة.

ونظل ملتزمين بمبادئ إحلال السلام في الصومال وإبقائه على المسار الصحيح صوب الانتعاش، التي أيدها المجلس مؤخرا تأييدا قويا. وأشكركم، سيدي، على كلماتكم الطيبة قبل بداية الجلسة. ونشكر حكومة الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على استجابتهما السريعة. وعلمت للتو أن الأمين العام أجرى مكالمة هاتفية مع رئيس الصومال.

إن المجلس يدرك جيدا أن هناك صلة بين وفرة الموارد الاستخراجية والنزاعات. ففي سيراليون، البنادق الممولة بالماس

من الأطراف الفاعلة. فالمجتمع المدني، والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية تؤدي أدواراً هامة. وحيثما تنشأ النزاعات أو يكون هناك خطر محدد، يضطلع مجلس الأمن بواجباته.

والمسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وإدارة الموارد بصورة شفافة ومنصفة تقع على الحكومات. وينبغي للقادة السياسيين كفالة إيجاد الصناعات الاستخراجية لفرص العمل والإيرادات الضريبية التي تدعم التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية. ويجب مساءلة القادة أمام المؤسسات الوطنية التي تعزز التماسك والإدماج الاجتماعيين استناداً إلى سيادة القانون واستقلال القضاء. والحدير بالذكر أن الشفافية لا تقتصر على مجرد تعقب تدفق الأموال من الصناعات الاستخراجية، بل إن جمع المعلومات عن كمية الموارد وقيمتها وموقعها أمر لا بد منه لإدارة توقعات الناس والحد من التوترات.

ومنع نشوب النزاعات المتصلة بالموارد يعني أيضاً تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية، في إطار الاتصال الوثيق مع المجتمعات المحلية، كما يجب إتاحة عمليات واضحة للتعويض بغية تفادي التوترات والنزاعات. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل وثيق مع حكومة نيجيريا، مثلاً، لتقييم الأثر البيئي والمتعلق بالصحة العامة للتلوث النفطي في أوغونيلاند في دلتا النيجر، وتحديد الخيارات فيما يتعلق بعملية التنظيف.

البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والأفرقة القطرية تقوم بدعم تسوية النزاعات ووضع آليات التظلم من خلال برامجها المعنية بسيادة القانون. كما تعمل على كفالة إدراج المسائل المتعلقة بالصناعات الاستخراجية في جهود الوساطة ومعالجتها في عمليات السلام. كما أننا أدرجنا خبراً في الموارد الطبيعية ضمن فريقنا الاحتياطي للخبراء في الوساطة. وبالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، يمكن أن تساعد الحكومات على بناء القدرات فيما يتعلق بالسياسات

المطبخ بالدماء والأخشاب غير القانونية باتت ساكنة الآن. وتشارلز تايلر، رئيس ليبيريا السابق، يُمثّل أمام العدالة الدولية. وجراح الحرب تندمل. لكن في الكثير من البلدان، لا تثمر الخيرات الهائلة - مثل الأخشاب، والنفط، والفحم، والماس، والمعادن النفيسة - ثروات معادلة للشعوب. وبدلاً من ذلك، فإن المجتمعات المحلية والأفراد يدفعون ثمننا باهظاً من حيث الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والضرر البيئي. ولا ينتفع من هذه الثروات إلا ثلة قوية. وينجم عن هذا التفاوت - هذا الظلم - الحقد وانعدام الثقة والتنفير. وهذه عناصر تمهد السبيل لنشوب النزاعات. وهذه هي ما يسمى بنقمة الموارد. بين أن الموارد الاستخراجية، إن أُديرت بحكمة، يمكن، بل ينبغي، أن تشكل أساس التنمية المستدامة والسلام الدائم. وبالتالي، فإنني أنهو بعقد هذه المناقشة المواضيعية للمجلس، وبإتاحة الفرصة لاستعراض الكيفية التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء، والقطاع الخاص والشركاء الآخرين للإسهام في تحويل نقمة الموارد إلى نعمة الموارد، في أفضل الحالات.

في الشهر الماضي، قدم الأمين العام إحاطة إعلامية إلى المجلس عن الزيارة المشتركة التي قام بها بمعية رئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا وأوغندا. وكانت رسالتهم واضحة. السلام يقترن بالتنمية وسيادة القانون. ولذلك السبب يدعم مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولذلك السبب يقوم البنك الدولي بالاستثمار على نحو كبير في المنطقة ويشجع المؤسسات التجارية على الحدو حدوه.

إن القطاع الخاص طرف فاعل رئيسي لاستغلال الموارد الاستخراجية بصورة منصفة وشفافة ومستدامة، من بوتسوانا إلى البرازيل، ومن كمبوديا إلى كولومبيا، ومن ماليزيا إلى موزامبيق. لكنه مجرد طرف فاعل ضمن مجموعة واسعة

مثل عملية كيمبرلي فيما يتعلق بليبريا وكوت ديفوار، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومبادرات هامة لكفالة المساءلة ومنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة. وإنهاء الفساد يجب أن يكون هدفا رئيسيا للأمم المتحدة.

كما أن العمل التطوعي لقطاع الشركات يشكل أساس الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتوفر المبادئ التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ معيارا عالميا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنشاط التجاري والتصدي لها. وينبغي للدول الأعضاء - سواء الأطراف الفاعلة الرئيسية التقليدية، فضلا عن الاقتصادات الناشئة التي تدخل سوق الموارد على نحو متزايد - أن تدعم هذه المبادرات والمبادئ.

وينبغي لجميع الأطراف في نهاية المطاف أن تقر بوجود الروابط بين الفقر وعدم المساواة والنزاعات والتنمية المستدامة، وتتخذ الإجراءات بشأنها. وبازدياد الطلب على الموارد الاستخراجية، ستتزايد المنافسة والتناحر. وهذا يجب ألا يؤدي إلى مزيد من النزاعات العنيفة في الدول الضعيفة، وإنما إلى التعاون وإذكاء روح المسؤولية المشتركة. وكما نرى في العديد من البلدان النامية، فإن ثروة الموارد يمكن أن تكون حافزا للتنمية. وكما ورد في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

”إننا بحاجة لثورة في مجال الشفافية، حتى يرى المواطنون أين وكيف تُنفقُ الضرائب والمعونات والإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية“.

فلندعم عملية الشفافية والتبادل ليتسنى لشعوب الدول النامية الانتفاع من مواردها الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

العامية الضريبية والأنظمة المتصلة بالصناعات الاستخراجية، ومعالجة أثر التضخم وتلقبات أسعار العملات.

كما أن للصناعات الاستخراجية بعدا جنسانيا هاما. وتعمل الأمم المتحدة على كفالة معالجة ذلك الجانب. ففي موزامبيق، فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز مشكلة رئيسية فيما يتعلق بالعمال المهاجرين الذين يعملون في مناجم جنوب أفريقيا. وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز يتعاون مع الشركات في جنوب أفريقيا، والمجتمعات المحلية لعمال المناجم في أوطانهم، بغية تعزيز الوعي والحد من انتقال المرض. وبالنظر إلى التطور السريع للصناعات الاستخراجية في موزامبيق، فإن منظومة الأمم المتحدة قاطبة تعمل على معالجة المجموعة الواسعة النطاق من المسائل المتصلة بالصحة والبيئة.

وفي الحالات التي يكون فيها البلدان بصدد التعافي من النزاعات، يمكن للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة والأفرقة القطرية أن تتعامل مع الشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية فيما يتعلق بتدريب المقاتلين السابقين وتوظيفهم. وفي الحالات التي يؤدي فيها استخراج الموارد إلى تأجيج النزاعات، يمكن لمجلس الأمن، بطبيعة الحال، أن يقوم بدور حاسم. وأفرقة الخبراء التي تدعم لجان الجزاءات أداة قيمة. فقد عرضت استنتاجات عن الصناعات الاستخراجية، مثل الفحم الحجري، والخشب، والماس، والذهب. وتوصياتها إلى المجلس ولجانته، وإلى الدول الأعضاء، ينبغي أن تشكل حافزا هاما على اتخاذ الإجراءات.

كما قدمت أفرقة الخبراء توجيهات إلى القطاع الخاص، فيما يتعلق، مثلا، بالعناية الواجبة بشأن الأفراد والكيانات الذين يتاجرون بالمعادن المستخرجة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجهيزها واستهلاكها، ومبادرات القطاع الخاص،

ذرى جديدة. وأصبح نפט وغاز أفريقيا ومواردها الطبيعية جاذبا قويا للاستثمار الأجنبي. وبعد أن بينت الاكتشافات الجديدة أن المخزون أضخم كثيرا مما كان معروفا في السابق، فإن أفريقيا في سبيلها إلى أن تجني من وراء مواردنا الطبيعية عائدات كبيرة لم تكن في الحسبان.

والتحدي الذي تواجهه حكومات المنطقة يتمثل في تحويل تلك العائدات الوقتية إلى طفرة دائمة في التنمية البشرية. ولا يغيب عن بالنا أن الموارد الطبيعية لا تسبب الحرب. وأن النزاعات العنيفة تندلع عندما تكون المؤسسات الوطنية من الضعف بحيث لا يمكنها احتواء التوترات السياسية أو العرقية أو الدينية في إطار حوار وطني سلمي. ولكن التنافس على الموارد الطبيعية كثيرا ما يؤدي إلى تضخيم النزاع وتسريع وتيرته، مما يمزق نسيج هذه الدول الهشة الضعيف بالفعل، أو يزيد من مخاطر اندلاع النزاعات الكامنة بين بلدان الجوار.

وعليه، لا بد من تركيز المناقشة على الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الموارد الطبيعية في تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية البشرية والحد من عدم المساواة، ومشاركة الأطراف الفاعلة في استخراجها، والقواعد التي تنظم التجارة الدولية التي من شأنها أن تساعد في منع مثل هذه القوى الطاردة من الظهور. والإدارة الفعالة والشفافة للموارد الطبيعية للبلد تعتبر أولوية لمنع نشوب النزاع ومكافحة الفساد والنهوض بالتنمية المستدامة.

ولكي تنشط المجتمعات وتزدهر، لا بد من توفر شروط ثلاثة مترابطة - أو ما أعتبرها ركائز ثلاث - التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ السلام والأمن؛ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. فإذا أُحسن استغلال الموارد الطبيعية، يمكن أن تسهم في تعزيزها جميعا. ومسؤولية ضمان ذلك تقع على عاتق الحكومات الأفريقية أساسا. ونقطة البداية تتمثل في تطوير جميع البلدان لاستراتيجيات وطنية تحدد الشروط التي سيتم بموجبها تنمية مواردنا الطبيعية، بما في ذلك السياسات المالية،

أعطي الكلمة للسيد عنان.

السيد عنان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم. موضوع مناقشة اليوم هام للغاية وله مكان خاص في نفسي. سأقصر ملاحظاتي اليوم على ما يتعلق بأفريقيا، على الرغم من أنني أعتقد أن التحديات التي تواجهها القارة وحيثها أيضا بالنسبة للعديد من أنحاء العالم الأخرى. أعتقد أن أعضاء المجلس قد تلقوا تقرير الفريق المعني بتقديم أفريقيا لعام ٢٠١٣ - "الإنصاف في الصناعات الاستخراجية".

لقد شهدنا على مدى الأعوام أن الموارد الطبيعية كانت ملازمة للنزاعات الداخلية والإقليمية ودافعا لها في بعض الأحيان. فخلال السنوات الـ ١٥ الماضية فقط، أحج التنافر على الموارد الطبيعية الحروب وعمليات التمرد في سيراليون، ليبيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، جنوب السودان وأماكن أخرى. كما قام النفط بدور هام في تكرار العنف في دلتا النيجر. وقد أدى هذا الارتباط الوثيق والمتكرر بين الموارد الطبيعية والحرب ببعض إلى وصف اكتشاف الموارد الطبيعية واستخراجها في أفريقيا بالنقمة.

هذا رأي مفرط في التبسيط. ففي كل نزاع على حدة، يمكن للمرء أن يجد العديد من الأمثلة المتناقضة عن بلدان أفريقية تعزز فيها الموارد الطبيعية الآن نموا مرتفعا ومستداما، وتُحسن الحياة اليومية لمواطنيها. فالموارد الطبيعية ليست نقمة ولا نعمة. بل هي مجرد مصدر للفرص. ويمكن أن تستخدم لاستجلاب الخير العميم، أو يمكن تبديرها. والموارد الطبيعية ليست نقمة ولا هي نعمة، بل إنها بكل بساطة فرصة، إذ يمكن أن تستخدم لجلب خير كثير كما يمكن إهدارها.

وعلى مدار العقد الماضي، اعتلت اقتصادات أفريقيا قمة موجة السلع العالمية. فالطلب المتزايد على الموارد الطبيعية في الصين وغيرها من الأسواق البازغة دفع أسعار الصادرات إلى

والحقيقة، أنه من خلال أسلوب التهرب الضريبي المعروف بـ "سوء التسعير في التجارة"، فإن أفريقيا تخسر من الأموال في كل عام أكثر مما تحصل عليه من مساعدات التنمية الدولية.

والتراعات التي تحركها الموارد الطبيعية يمكن، بل وينبغي، منعها قبل أن تندلع بوقت طويل. وبمجرد أن تنطلق نيران الأسلحة، يكون الوقت قد أصبح متأخرا. وبتأمين قواعد دولية لسد المنافذ أمام التهرب الضريبي، والقواعد التي تحد من استخدام الشركات الصورية وغيرها من الأدوات التي تساعد في عقد صفقات واهية واستغلالية، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في درء الظروف التي تؤدي إلى التنافس المسلح على غنائم الثروات الطبيعية. وما أن يبدأ نزاع مسلح، إلا وتكون ثروات الموارد الطبيعية هي من يحرکه، من خلال زيادة مكافأة الانتصار، ومن يؤججه، بتوفير المال لشراء الأسلحة والذخيرة.

ويمكن للمجلس أن يضطلع بدور هام في وضع حد لنهب المعادن والموارد الطبيعية الأخرى الذي يطيل أمد النزاع العنيف. وفي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، اتخذ المجلس تدابير صارمة لحظر الاتجار بالماس والأخشاب، الذي كانت عائداته تمول المجموعات المسلحة. وبدون تلك التدابير، كانت جهود الأمم المتحدة لإنهاء الحروب في تلك المنطقة ستصبح أكثر صعوبة. وعملية كيمبرلي لمنع "الماس الملوغ بالدماء" لم تكن مثالية، وإن أظهرت قدرة المجتمع الدولي على العمل معا لقطع تدفق الإيرادات غير القانونية التي تؤجج الحرب.

إن ما نحتاجه اليوم هو إطار أكثر طموحا وشمولا للشفافية والممارسات العادلة بشأن الضرائب وتسعير الأصول بغية القضاء على الظروف التي تسهم في النزاع على الموارد الطبيعية. والفريق المعني بتقديم أفريقيا، الذي أتولى رئاسته، قد نظر بالتفصيل في الكيفية المثلى لإسهام الثروة المتحصلة من الموارد الطبيعية في تحسين رفاة الشعوب الأفريقية ونموها المتكافئ. ونحن ننظر للمستقبل نظرة تفاؤل.

والترتيبات التعاقدية والنظم الضريبية. وينبغي أن تحل تلك الاستراتيجيات محل التقديرات القصيرة الأجل، مع ما يقتضيه ذلك من تفكير طويل المدى.

ومن الأهمية بمكان أن تحدد تلك الاستراتيجيات الوطنية المشاريع الاستخراجية التي يمكن أن تنشئ مزيدا من فرص العمل من خلال ربطها بالاقتصاد المحلي القائم على نحو فعال. ولا يمكن لأفريقيا أن تحقق نموا ديناميا أو رفاهية مشتركة بينما تعمل المشاريع الاستخراجية بمعزل، أي أن تصدر البلدان الموارد الطبيعية بدون قيمة مضافة. وقبل كل شيء، ينبغي أن تحدد الاستراتيجيات الوطنية كيف يتواءم القطاع الاستخراجي مع خطط الحد من الفقر، والنمو الجامع، والتحول الاجتماعي.

والنجاح في ذلك يتطلب حسن القيادة والشفافية والمساءلة. فالشفافية أداة قوية، ولا بديل عن التمحيص العام في وضع سياسات ناجعة ومنصفة.

ومع ذلك، لا يمكن للحكومات الأفريقية أن تحل كل تحديات الإدارة الرشيدة تلك وحدها. ولا بد للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته أيضا. فعندما يستخدم المستثمرون الأجانب الشركات الخارجية والشركات الصورية والملاذات الضريبية بصورة مكثفة، فإنها تضعف معايير الإفصاح وتقوض جهود الإصلاحيين في أفريقيا من أجل النهوض بالشفافية. كما أن تلك الممارسات تسهل التهرب الضريبي، بل والفساد في بعض البلدان، وتهدر عائدات أفريقيا التي ينبغي استخدامها ضد الفقر والهشاشة.

وتقرير التقدم في أفريقيا لهذا العام كشف عن استخدام شركات صورية مجهولة الهوية في خمس صفقات كلفت جمهورية الكونغو الديمقراطية قرابة ١,٤ بليون دولار في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢. ويعادل هذا المبلغ تقريبا ضعف إجمالي ميزانية البلد لقطاعي الصحة والتعليم في عام ٢٠١٢.

وفي العام الماضي أدخلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي متطلبات جديدة لتوفير الشفافية. وشهدنا توقيع المملكة المتحدة وفرنسا على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. والآن أعلنت كندا عن عزمها على إدخال متطلبات ملزمة لتوفير الشفافية في قطاع صناعاتها الاستخراجية. وصوتت سويسرا للتو أيضا على وضع مشروع قانون بشأن الإقرار بالمدفوعات، وهو مشروع قانون مماثل للتشريعات الموجودة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية رئيسية عن إيجاد بيئة كهذه. وقد كان مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع في لوخ إيرن خطوة رئيسية نحو إيجاد هذه البيئة. وآمل أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في المساعدة على تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد عنان شكرا حارا على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيدة أنستي.

السيدة أنستي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى الاشتراك في مناقشة كيفية تمكين المجتمع الدولي من أن يدعم البلدان الهشة التي تعتمد على الموارد الطبيعية. وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة بالنسبة للبلدان الضعيفة الساعية إلى الإفلات من ويلات الحرب. وعلى النحو الوارد في تقريرنا للتنمية في العالم لعام ٢٠١١ عن النزاعات والأمن والتنمية:

”إن الاقتصادات البطيئة النمو البطيئة المنخفضة الدخل التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية هي التي يرجح أن تشهد الحروب الأهلية أكثر من غيرها بـ ١٠ مرات“.

ويمكن للموارد الطبيعية أن تمول التنمية التحويلية في الدول الهشة. ولتأخذ غينيا مثالا على ذلك. فقد استعرضت

ولأول مرة منذ أكثر من جيل ينخفض عدد من يعانون من الفقر في أفريقيا. وكذلك تنخفض معدلات الوفيات بين الأطفال. وثمة تقدم في مكافحة الأمراض المعدية الرئيسية. ويلتحق بالمدارس عدد أكبر من أطفال أفريقيا. وكل هذا دليل على أن مزيجا من النمو الاقتصادي الأكثر قوة والسياسات المعززة يمكن أن يحقق نتائج جيدة.

ومن خلال البناء على عقد من النمو القوي، استمر تحسن الحوكمة الاقتصادية في كثير من البلدان، مما يوفر الحماية ضد دورة الازدهار - الكساد، المترتبة على ما شهدته أسعار السلع الأساسية من طفرات في السابق. وفي شتى أنحاء المنطقة، تزداد جذور الديمقراطية تعمقا، كما أن المساءلة المصاحبة للديمقراطية تعزز إدارة الموارد الطبيعية. ويبين بعض المستثمرين الأجانب أنه يمكنهم أن يحققوا عائدا صحيا من الاستثمارات الأفريقية مع التزامهم بأعلى المعايير الدولية للحماية الاجتماعية والبيئية. وقد أثبت التعاون الاقتصادي عبر الحدود أنه عامل قوي جدا في بناء السلام أيضا.

وينبغي تشجيع ذلك التعاون عبر الحدود بقوة من قبل الحكومات مع شركائها في القطاع الخاص، حين يتعلق الأمر باستغلال الموارد الطبيعية ومعالجتها، سواء كان ذلك عن طريق خطوط الأنابيب المتعددة الأقطار أو مصاهر ركاز الحديد أو المصافي وغيرها من صناعات التصنيع القائمة على استخراج. ومن المشجع أن ينشأ جدول أعمال مشتركة اليوم. والأمر المثير للإعجاب هو أن هناك تغييرا وأنه يحدث بسرعة نظرا لأن الطلب على تحقيق قدر أكبر من الشفافية والإنصاف قد اتسع نطاقه على الصعيد العالمي وبوتائر متسارعة. وعلى سبيل المثال فإن الممارسات الضريبية تثير الآن تساؤلات بين المواطنين في كل مكان - في أفريقيا وفي بلدان مجموعة البلدان الثمانية، بل في جميع أنحاء العالم - بشأن الإنصاف والعدالة الاجتماعية والجنسية.

الاستخراجية في ٤٠ بلدا. وقد ساعد المعيار الجديد للمبادرة على إزالة العوائق أمام الشفافية، وذلك أمر هام وضروري لأنه يقتضي الكشف العلني عن نتائج المزادات فضلا عن التراخيص. ونحن ملتزمون بدعم البلدان في تحقيق هذا المعيار الجديد.

وندرک أيضا أهمية إدارة النفقات الممولة عن طريق الموارد الطبيعية. وعليه، فإننا نساعد البلدان على إدارة ثرواتها من الموارد الطبيعية بطريقة شفافة والتعامل مع مسائل التقلبات، وإنشاء نظم ادخار تتسم بالشفافية، علاوة على تعزيز إدارة المالية العامة والعقود العامة.

وينبغي أيضا أن نولي اهتماما للبيئة وللمجتمعات المحلية التي تتأثر بصورة مباشرة من تلك الاستثمارات. وينبغي ألا يقتصر هذا العمل على الحكومات وحدها. ذلك أن لمنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين ووسائل الإعلام دورا رئيسيا تضطلع به من أجل التمكين من إجراء مناقشات أفضل فيما يتعلق بالسياسات، ومفاوضات تعاقدية أفضل إلى جانب تحسين القدرة على إنفاذ العقود ومتابعة الالتزامات التعاقدية. ونواصل العمل مع هذه الجماعات في بلدان من بينها أفغانستان وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقعنا في الآونة الأخيرة أيضا مذكرة تفاهم مع الصندوق العالمي للأحياء البرية لكي نكفل أن الصناعات الاستخراجية الأفريقية تولي مزيدا من الاهتمام للمجتمعات المحلية.

ويكتسي دور القطاع الخاص أهمية حاسمة بطبيعة الحال. ويدعم جهازنا في القطاع الخاص - المؤسسة المالية الدولية - وجهازنا المعني بالتأمين ضد المخاطر - وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف - الاستثمار في مجال أفضل الممارسات في المعايير الاجتماعية والبيئية وشفافية المدفوعات إلى الحكومات المضيفة.

وندرک أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لكفالة أن تكون الموارد نعمة وليس نقمة على البلدان. ولقد اختتم مؤتمر

الحكومة عقود التعدين في الآونة الأخيرة وحددت ترخيصا مجانيا منح في عام ٢٠٠٨ لمنجم سيماندو، وهو أكبر منجم لاستخراج ركاز الحديد في البلد. وبعد ذلك بعامين، باع ذلك المستثمر الذي حصل على ترخيص مجاني نسبة ٥١ في المائة من ذلك الاستثمار بسعر بلغت قيمته ٢,٥ بليون دولار، في حين أن إجمالي ميزانية حكومة غينيا في عام ٢٠١٠ كان فقط ١,٢ بليون دولار.

وإذا ما أديرت الموارد الطبيعية على النحو المطلوب، فإن لها القدرة على تحويل البلدان وإخراجها من دائرة العنف والضعف والاعتماد على المعونة. غير أن بوسعها - في حال إدارتها بطريقة سيئة أو غير عادلة أو سرية - أن تؤدي إلى فرص مأساوية ضائعة. ومجموعة البنك الدولي ملتزمة بمساعدة البلدان الضعيفة على إدارة مواردها الطبيعية بطريقة شفافة ومستدامة، فضلا عن كفالة تقاسم المنافع بصورة منصفة. ويتسق ذلك الطموح مع هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

ومن المهم أيضا أننا بحاجة إلى العمل مع البلدان عبر سلاسل الأنشطة ذات القيمة المضافة في صناعاتها الاستخراجية برمتها. لماذا نحتاج إلى ذلك؟ والسبب بسيط للغاية، وهو أنه لا معنى لإصلاح نظام جمع الإيرادات بكامله، في حين يتم التفاوض على العقود بطريقة هزيلة أو في حال إهدار الإيرادات. وندرک أهمية تكافؤ الفرص في التفاوض على العقود وتنظيم الصناعات كي لا تكون البلدان في وضع غير مؤات في التفاوض مع المحامين العاملين لدى الشركات الدولية. ونساعد الحكومات على التفاوض على العقود عبر مرفق تقديم المساعدة التقنية الجديد في مجال الصناعات الاستخراجية، ومرفق الصناعات الاستخراجية الجديد في أفريقيا.

وندرک أيضا أهمية جمع الإيرادات بطريقة سليمة. ونقدم الدعم إلى البلدان في تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات

ثانيا، نعمل على وضع خريطة لأفريقيا بقيمة تريليون دولار، كي نضع تلك الموارد بالفعل على الخريطة. وستعالج الخريطة نقص البيانات الجيولوجية والمعارف الحديثة للموارد المعدنية المحتملة بصورة عامة. ويمثل ذلك النقص إحدى العقبات الرئيسية أمام تحسين جودة صفقات الموارد في أفريقيا. وقد ساعدنا غانا بالفعل على وضع خريطة عبر الشبكة الإلكترونية تبين جميع البيانات العلنية المتاحة عن الصناعات الاستخراجية في موقع واحد: التعدين ومواقع حقول النفط، والعقود، وبيانات الإنتاج والإيرادات، ومشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات، فضلا عن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة.

وأخيرا، فقد أعلننا للتو عن مبادرة القطاع الخاص التعاونية المفتوحة. وهناك مجموعة من الأدوات المشاركة في هذه المبادرة، غير أنني أود التركيز على واحدة منها فقط. فقد أطلقنا - مع شركائنا - مؤشرا تجريبيا لبيانات الشركات المفتوحة. ويتناول مؤشر البيانات الجديد هذا الكيفية التي تتمكن بها البلدان من توفير مزيد من الشفافية في المعلومات المتعلقة بالشركات المسجلة. غير أنه يمتد أبعد من ذلك إلى تجميع معلومات السجلات المفتوحة. وتوفر تلك الأداة مصدرا مفتوحا ومجموعات بيانات عبر وطنية ذات صلة. وعلى سبيل المثال، فإذا كنتم تبحثون عن شركة معينة في هذا الموقع، فإنه لن يسعكم الحصول على تسجيل تلك الشركة فحسب، بل يمكنكم أيضا - وهذا ما نراه تحولا ثوريا بحق - الحصول على تمثيل بصري للشبكة التي تنتمي إليها تلك الشركة، فضلا عن معلومات سجل جميع الشركات المدرجة في شبكتها.

وبالنسبة إلى الصناعات الاستخراجية، يمكن لهذه الأداة أن تكون أداة للتحويل.

ختاما، أود أن أقول كلمة حول أهمية الشراكات. ينبغي ألا نجافي الحقيقة بأن ترجمة ثروة الموارد الطبيعية إلى الاستثمارات

قمة مجموعة البلدان الثمانية أعماله للتو بالأمس. وعلى النحو الذي أكدته يوم السبت في المؤتمر المعني بالتجارة والضرائب والشفافية، الذي استضافته الحكومة البريطانية في لندن، فإن ضوء الشمس ليس أفضل مطهر فحسب بل وكما قال قاضي المحكمة العليا للولايات المتحدة ذات مرة فإن من شأن ضوء الشمس أيضا أن يكون عاملا بالغ الأهمية في تسريع خطى التنمية.

وتتيح الشفافية أيضا تكافؤ الفرص، وهو أمر جيد لتحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص. وتوفر الشفافية الأدوات اللازمة التي تمكن المواطنين من مساءلة حكومات بلدانهم. وتمكن الشفافية المحققين من تتبع تدفق الأموال. وهي تتيح لنا أيضا طريقا للتعجيل بتحويل الثروة الخفية وتلك الكامنة في باطن الأرض من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك وفقا للمساءلة والشفافية التامتين.

وأود أن أشيد بالمملكة المتحدة والبلدان الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية لإعطاء الأولوية القصوى لمسألة الضرائب والشفافية في جدول أعمالها خلال هذا الأسبوع، فضلا عن التعهدات المتعلقة بتعزيز الشفافية والتصدي لممارسات التهرب الضريبي والتحويلات المالية غير المشروعة. غير أن هناك الكثير الذي ينبغي أن يقوم به جميع الشركاء وسوف ننظر في جميع المحافل المتاحة لدعم التقدم المحرز في هذا المجال.

وأود أن أبين بإيجاز المزيد من العمل الذي التزمنا بالقيام به في البنك الدولي، علاوة على ثلاث مبادرات أعلننا عنها خلال هذا الأسبوع. أولا، لقد أحرز تقدم كبير في مجال شفافية الإيرادات. ويتمثل التحدي التالي في كفاءة توفر الشفافية فيما يتعلق بالعقود والتراخيص والامتيازات ومالكها المستفيدين. وعليه، فقد أطلقنا الشراكة التعاقدية المفتوحة لكي نكفل الكشف والمشاركة بطريقة فعالة في جميع التعاقدات العامة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لقطاعات الصناعات الاستخراجية.

وإنه لأمر محفوف بالخطر أن يكون البلد غنيا بالموارد وإنما فقير اجتماعيا، ولكن هذا ليس قدرا. نحن نعلم أن المخاطر كبيرة ولكنها ليست مستعصية على الحل. وقد تم استخلاص الكثير حول كيفية إدارة المخاطر بفعالية وشفافية، وكيفية الاستفادة من العائدات الناتجة عن أسعار أعلى للنفط والغاز والمعادن وعن الاكتشافات الجديدة بغية إطلاق الاقتصادات، وإنشاء المجتمعات المستقرة، وتحسين حياة الناس.

والأمثلة الجيدة من شيلي إلى بوتسوانا تفيد بأن أملا يستند إلى أسس سليمة، على الرغم من أن العديد من البلدان الغنية بالموارد أحرزت نتائج مخيبة للآمال، وهي تنمو بمزيد من البطء في واقع الأمر، وتحقق مكاسب أقل في مجال التنمية البشرية، بما في ذلك معدلات الفقر وزيادة عدم المساواة، من البلدان التي ليست لديها موارد طبيعية. ومنذ التسعينات، ارتفع عدد البلدان المنتجة للنفط التي تشهد صراعات جارية، بينما أصبحت البلدان غير المنتجة للنفط أكثر سلما. وهناك ما يزيد على نصف جميع البلدان التي فيها بعثات لمجلس الأمن تعتمد على الموارد، أي النفط أو الغاز أو المعادن، التي تصل نسبتها إلى أكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي الصادرات. وهذا الاتجاه يترك قليلا من الشك في أهمية قطاع الصناعات الاستخراجية بوصفها مسألة لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين وتتطلب استجابة إنمائية على الصعيدين الوطني والدولي.

وبغية مواجهة التحديات في أقل البلدان نموا والبلدان المتأثرة بالصراعات، فإن دعمنا لها يقتضي عملنا الإنمائي من خلال اتباع نهج متكامل في أربعة مجالات. أولا، علينا الحصول على الأطر القانونية والمؤسسية والسياسية الصحيحة، وبناء القدرات الوطنية وآليات إنفاذ القانون، بغية تنفيذها بشكل صحيح. ثانيا، علينا دعم العمل على الصعيد الدولي، ودعوة البلدان التي هي موطن للشركات المتعددة الجنسيات أو التي تستضيف أسواق الأوراق المالية التي تتضمن الشركات الدولية

التي تخلق الوظائف وترفع الناس من حالة الفقر هي أمر معقد، وله أبعاد سياسية حاسمة الأهمية. فهو يتطلب التعاون الوثيق بين الشركاء، ولا سيما مع منظومة الأمم المتحدة. ولقد ظهر التزامنا بتعزيز هذه الشراكة، لا سيما في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، من خلال الزيارة التاريخية التي قام بها إلى منطقة البحيرات الكبرى مؤخرا الأمين العام بان كي - مون، ورئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم، ومبعوثة الأمم المتحدة الخاصة ماري روبنسون. فهم شاهدوا هناك بأم العين كيف أن بإمكان الاندفاع نحو السيطرة على ثروة الموارد أن يسبب عدم الاستقرار في منطقة بأسرها. وأبرزت زيارتهم فكرة نعرفها جيدا، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل لوضعها موضع التنفيذ، ألا وهي أن السلام والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويجب أن يسيرا جنبا إلى جنب. ونحن ملتزمون بمواصلة تعميق شراكتنا مع منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان الهشة في سعيها إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وإننا ملتزمون بمواصلة المضي قدما في جدول الأعمال الهام للصناعات الاستخراجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة آنستي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غرينسبان.

السيدة غرينسبان (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلامي بمشاطرة مجلس الأمن شعورنا بالألم لفقد الأرواح التي أزهقت في الاعتداء الآثم اليوم على مجتمعا في مقديشو. ونود أن نعرب عن آيات الاحترام لموظفينا وتضامننا معهم، وأن نتقدم بتعازينا لأسر الذين فقدناهم.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرحب بالفرصة التي تتوفر اليوم للنظر في كيفية أن يكون بوسع الإدارة الفعالة والشفافة للموارد الطبيعية في الدول المتأثرة بالصراعات أن تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وتشير التجربة إلى أن البلد الغني بالموارد يتصف بالفرص والمخاطر على السواء.

وفي ترازيا وسيراليون وليبيريا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات في مراقبة العقود وتصحيح المعلومات، ومواجهة جوانب عدم التماثل. وفي أفغانستان، دعمنا وزارة التعدين في بناء قدراتها الوطنية، ومن خلالها وضع الأنظمة الأساسية لهذا القطاع. وفي ترازيا والسودان وزمبابوي، أدرنا من خلال صندوق البيئة العالمي تكنولوجيا التعدين واستخراج الذهب كضمان بيئي هام لحماية المجتمعات المحلية.

والمجال الثاني الذي يتطلب المزيد من الاهتمام هو انخراط المجتمعات المحلية المتضررة ومشاركتها في العمل. وينبغي للبلدان التي تعمل مع شركاء انمائيين أن تتخذ تدابير لكفالة المشاركة الكاملة من جانب المجتمعات المحلية، وبخاصة النساء، والسكان الأصليين والفئات الضعيفة. ولقد تعلمنا من التجربة أن إشراك المجتمعات المحلية منذ البداية أمر حاسم لمنع أوجه سوء التفاهم، ونزع فتيل التوترات، والحيلولة دون نشوب الصراعات.

ومن خلال الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة بشأن الموارد الطبيعية والصراعات وبناء السلام، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع جماعات المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، وأوغندا لإنشاء آليات حل الصراعات بحيث يمكنها التقليل من التوترات المتعلقة بالأرض والإيرادات. كما دعمنا تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الشعب وبناء قدرات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني كي تكون أفضل اطلاعا بينما تجهد لوضع المزيد من السياسات المدروسة المبنية على الأدلة. وينبغي توسيع نطاق هذه الجهود لمساعدة الشركات على الوفاء بالتزاماتها وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، واتفاق الأمم المتحدة العالمي.

ثالثا، تحتاج البلدان إلى الدعم الحكيم والشفاف لإدارة تدفقات الإيرادات الكبيرة واستثمارها جيدا. وفي هذا الصدد،

إلى وضع أحكام تتعلق بالشفافية في قوانينها وأنظمتها، وإلى مكافحة تدفقات رأس المال غير المشروع والرشوة والتهرب من دفع الضرائب. وكلما كانت هذه الأحكام عالمية كان ذلك أفضل. ثالثا، يجب تعزيز صوت المجتمعات المحلية المتضررة ومشاركتها، ولا سيما النساء والسكان الأصليين. رابعا، يجب أن نتعامل بحكمة مع تدفقات الإيرادات الكبيرة، ونعزز الشفافية والإعلام، ونستثمر في التنمية البشرية المستدامة بغية تحقيق التوازن بين أولويات البلدان في الأجل القريب مع كفالة منافع التنمية في الأجل البعيد.

وأود أن أتوسع في الكلام. أولا، نحن بحاجة إلى أطر قانونية وسياسية قوية تمكن البلدان من التفاوض على عقود عادلة، ووضع قواعد واضحة وشفافة للعبة، من أجل توجيه الحكومات والشركات على حد سواء. وهذه الأطر القانونية والسياسة تحتاج أيضا إلى توفير الحماية للمجتمعات المحلية مع وجود الضمانات الاجتماعية والبيئية، والحيلولة دون هروب رؤوس الأموال بصورة غير مشروعة، والتهرب من دفع الضرائب، وبناء المؤسسات وأنظمة الحكم مع القدرة على إنفاذ القوانين والاتفاقات المتفاوض عليها. وفي كثير من الأحيان، تمضي القوانين الجيدة من دون تنفيذ.

ونظرا لتضارب المصالح والتحديات المتعددة الجوانب المتأصلة في هذه العملية، ما فتى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيما للغاية بوصفه مسيرا يعمل مع مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال التنمية. فنحن نساعد الحكومات على معرفة ما يمكن توقعه، والوصول إلى الدعم التقني، والاطلاع على الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، بما في ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحديد الفجوات التي تعترض القدرات، ووضع خطط عمل ملموسة، وتأمين الدعم الذي تحتاجه لتضييق التفاوتات القائمة.

وللمتقاتلين السابقين والفئات الضعيفة. ومن المؤسف أنّ استخراج الموارد نفسه يوفر القليل من الوظائف، ممّا يجعل البرامج الناجحة كهذه البرامج ذات أهمية بالغة.

وإنني لعلّي ثقة بأنّه يمكن للبلدان المتضررة بالتزاع أن تستخدم الإمكانيات الكبيرة التي تنطوي عليها الموارد الطبيعية لتحقيق مثل تلك النتائج. فالعالم لا يمكنه تحمّل عدم تقديم الدعم المعزز اللازم. إذ إنّ النموّ السكاني، وتغيّر المناخ والموارد الطبيعية المحدودة تُنذر بالتواطؤ لجعل النزاع المتعلق بالموارد الطبيعية تهديداً محدداً للسلام والأمن العالميين في هذا القرن. ويأمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل مع جميع الشركاء لتحقيق الاستجابة الإنمائية المطلوبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غرينسبان على إحاطتها الإعلامية الوافية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وأود أن أذكركم بالتوافق الذي تم التوصل إليه في المذكرة الرئاسية S/2010/507، المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه، ٢٠١٠، أي أنّه ينبغي أن يقتصر الإدلاء بالبيانات على خمس دقائق أو أقل.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتأكيد تنديد الولايات المتحدة بالاعتداء الإرهابي على مجع الأمم المتحدة في مقديشو. وإننا نعرب عن مواساتنا العميقة للجرحى وعائلات الضحايا وشعب الصومال وحكومته.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الموارد الطبيعية المؤجّجة للنزاع. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام السيد إلياسون، والسيد عنان، والسيدة أنستي والسيدة غرينسبان على إحاطتهم الإعلامية.

لقد أجمّع استغلال الموارد الطبيعية منذ تسعينات القرن الماضي ١٨ نزاعاً مسلحاً على الأقل. وما لا يقل عن ٤٠

إن الأعمال التي تقوم بها مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومراقبة الإيرادات، وأنشر ما تدفعه، والفريق المعني بالتقدم في أفريقيا، الذي تكلم رئيسه، الأمين العام السابق كوفي عنان، في وقت سابق، هي أعمال حاسمة الأهمية، وتشكل خطوات هامة جداً إلى الأمام. واجتماع مجموعة الثماني الذي انعقد مؤخراً تضمن أيضاً مناقشة هامة بشأن تدابير الشفافية. فالعمليات الواضحة والشفافة، والمجتمع المدني المتمكن والمطلع، ووسائط الإعلام أمور يمكنها أن تساعد في كفاءة اتخاذ إجراءات علاجية ضد الممارسات الفاسدة. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجل طويل في تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على التدقيق في الإجراءات الخاصة والعامّة، وأيضاً سد الفجوة بين الشفافية والمساءلة.

أخيراً، يجب دعم البلدان في ما تبذله من جهود لاستثمار الإيرادات المتولدة من الموارد الطبيعية استثماراً فعالاً في التنمية البشرية المستدامة على المدى البعيد، ولا سيما في الصحة والتعليم والبنية التحتية. ويجب على الفوائد المكتسبة أن تساعد المجتمعات المحلية وتسمح بتنوع الاقتصادات، حتى لا تذهب الموارد سوى إلى مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي ينتهي بها الأمر إلى تكديس الفوائد في القطاعات نفسها التي تستفيد أصلاً من تدفقات الموارد.

وفي أذربيجان ومنغوليا، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود إنشاء صناديق استثمارية معزولة. فقد أنشأت منغوليا بشكل خاص صندوقاً للاستقرار المالي وآخر للتنمية البشرية. وفي أنغولا وكازاخستان، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد مجموعة برامج تشجّع الصناعات الاستخراجية على الانفتاح والعمل مع الشركات وأصحاب المشاريع لإيجاد المهارات اللازمة، وتوفير التدريب الوظيفي، وإشراكها في سلاسل الإمداد. ومن المهم أن يوفّر القطاع الاستخراجي الوظائف في مرحلة مبكرة، ولا سيما في المجتمعات المتضررة

مصادر المعادن المؤجّجة للتزاع من منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية وسلسلة رعايتها. وقد طُوّر التشريع أيضا معايير الشفافية في الصناعات الاستخراجية عبر المطالبة بالكشف عن مدفوعات شركات معيّنة إلى الحكومات مقابل التنمية التجارية لموارد النفط والغاز والمعادن. وإننا نرحّب بتصويت البرلمان الأوروبي في الأسبوع الماضي على اعتماد قانون ماثل.

كما تدعم الولايات المتحدة عدة مبادرات علمية ذات صلة. وعملية كيمبرلي، التي ترأسها في السنة الماضية، تعزّز الحوكمة في التجارة الدولية للسلع المعدنية. فهي منذ انطلاقتها أسهمت في تقليص الاتجار بالماس المؤجّج للتزاع إلى أقلّ من واحد في المائة من تجارة العالم بالماس الخام، التي قدّرت بنسبة ١٥ في المائة في تسعينات القرن الماضي. والشراكات المتعددة لأصحاب المصلحة بين الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، تُحرز تقدما بارزا في معالجة العلاقة بين الموارد الاستخراجية والتزاعات. والولايات المتحدة تحثّ جميع البلدان على تأييد مبادئ تلك المبادرة ودعم مبادرة المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، التي تعزز اعتماد شركات النفط والغاز والتعدين للتدابير الأمنية التنفيذية التي تحترم حقوق الإنسان.

بيد أنّ الأنظمة الحكومية الدولية والشراكات المتعددة لأصحاب المصلحة ضرورية لكنها غير كافية. وعلى مجلس الأمن أن يتصرّف أيضا. فمنذ أن ناقش المجلس الموارد الطبيعية والتزاع آخر مرة، في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5705)، عزّز إجراءات عملية كيمبرلي بشأن أنظمة الجزاءات المتعلقة بالماس في كوت ديفوار وليبيريا، واعتمد توجيهات العناية الواجبة بشأن المعادن المؤجّجة للتزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أننا فرضنا ورفعنا حظر الأخشاب في ليبيريا، وفرضنا حظرا على صادرات الفحم من الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، قام المجلس في نيسان/أبريل، ٢٠١٢، برئاسة الولايات المتحدة،

في المائة من التزاعات فيما بين الدول طوال السنوات الـ ٦٠ الماضية مرتبطة بتلك الموارد. ومجلس الأمن يتعامل حاليا مع عدة بلدان تشهد نزاعات فيها دور محوري للموارد الطبيعية. فمن الماس في غرب أفريقيا إلى الكولتان في منطقة البحيرات الكبرى، كان الاستغلال غير المسؤول للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها قد مؤّل التزاع، وحرّض الخصوم وزاد القابلية للتزاع بالحثّ على الفساد والتنافس على الثروة. وللتنبؤ من ذلك، لا حاجة بنا إلى النظر إلى أبعد من الفطائع التي ارتكبت في سيراليون في تسعينات القرن الماضي، أو إلى التزاعات الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، إنّ الاستغلال غير القانوني للموارد الاستخراجية يسهم غالبا في انهيار عمليات بناء السلام بعد التزاع. ولدى التزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية قابلية مضاعفة للتجدد في السنوات الخمس الأولى. والمجتمعات غير القادرة على إدارة ثروة صناعاتها الاستخراجية بمسؤولية أكثر عرضة لخطر عدم الاستقرار والعنف.

وباختصار، إنّ الاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها مرتبطان مباشرة بالسلام والأمن الدوليين وبأعمال المجلس. فعلى الحكومات الوطنية أن تتصدّر الإدارة المسؤولة للثروات الطبيعية لبلداتها، خدمة لمصالح شعوبها، ولكن على المجتمع الدولي أن يدعمها في تنفيذ ذلك بتضييق مجال الفساد والمساهمة في مساندة الحكومات الوطنية. والولايات المتحدة تؤيد بفعالية السلوك المسؤول من جانب الشركات الأمريكية، بما ينسجم مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ففي تموز/يوليه، ٢٠١٠، سنّ كونغرس الولايات المتحدة تشريعا يهدف إلى تقليص قدرة سلاسل الإمدادات المعدنية على المساهمة في العنف. والشركات المدرجة على قائمة الأسواق المالية في الولايات المتحدة بات عليها الآن أن تقدّم مواصفات سنوية لعنايتها الواجبة بشأن

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة ريبكا غرينسبان على إحاطاتهم الإعلامية. كما أشكر الأمين العام السابق كوفي عنان على إحاطته الإعلامية وقيادته بشأن تحسين العدالة في الصناعات الاستخراجية في أفريقيا.

ومثلما يمكن للتنافس على الموارد الطبيعية فيما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة أن يكون سببا لتأجيج النزاعات المسلحة، فإن استغلالها غير القانوني واستخدامها للأغراض التجارية يمكن أن يُسهما غالبا في تمويل تلك النزاعات نفسها وإطالة أمدها. وعلى المستوى المحلي، يمكن للنزاعات بين المجتمعات وشركات التعدين أن تؤدي إلى مواجهات عنيفة، سواء كان ذلك ناجما عن مسائل حقوق الملكية أو تقاسم مكاسب استغلال الموارد. وعلى المستوى الوطني، يمكن لخسائر العائدات من مثل هذا الاستغلال أن ترهن مكتسبات التنمية، مقوضة بذلك إمكانية تحقيق سلام دائم.

ولمكافحة عدم الاستقرار والعنف بفعالية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، من الأساسي استخدام نهج شامل يربط بين وسائل الدبلوماسية الوقائية والتنمية المستدامة والتجارة المسؤولة والأمن الذي يحترم حقوق الإنسان. ولمجلس الأمن دور ثابت في هذه العملية.

ومن ضمن الأدوات المتاحة له، أولا وقبل كل شيء، بعثات الأمم المتحدة. ونرى أن الأمر الأهم هو تقديم الدعم للدول، حسبما تقتضي الحالة، بغية مكافحة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية التي تتربح من الاستغلال غير القانوني. وينطبق نفس الشيء على الدعم الذي يقدم للدول لمساعدتها في تعزيز قدراتها على إدارة المالية العامة ومكافحة الفساد في إطار بعثات الأمم المتحدة السياسية المحددة ومكاتبها المتكاملة. ومن الضروري في ذلك الصدد التعاون الوثيق مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الميدان وهي تحديدًا، الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين الآخرون.

بدعوة منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على حماية حدودها لمكافحة التدفق عبر الوطني للسلع غير المشروعة التي يمكن أن توجج النزاع وتولد عدم الاستقرار (انظر S/PV.6760). وسواء كان المجلس يفرض جزاءات، أو يُفوض بعثات ميدانية أو يدعم جهود الوساطة، فعليه أن يواصل إيلاء الاهتمام لمثل تلك المخاطر.

ولا غنى عن الموارد الطبيعية لاقتصادات بلدان عديدة. فهي حين تجري إدارتها وتجارها بمسؤولية، يمكنها تسريع التنمية وتحسين مستويات المعيشة للملايين. أما حين تُستغل لمنفعة القلة، أو توظف لأغراض مشبوهة، فيمكنها أن تنشر الفساد وتذكي العنف وتوجج النزاع. والدول المحظية بما يكفي للتمتع بتلك الثروة مدينة بما لشعبها على الأقل، وعلينا نحن الموجودين في المجلس ألا نكتفي بمجرد مناقشة التحدي الذي تشكله تلك الثروة، بل أن نتصرف في الحالات العالمية الحقيقية العديدة، حيث الاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها يهددان السلام والأمن الدوليين.

السيدة لوкас (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أدين بأقصى العبارات الممكنة اعتداء هذا الصباح على مجتمعات الأمم المتحدة في مقديشو، والإعراب عن تعازي الصادرة لعائلات ضحايا هذا الاعتداء الجبان.

كما أود أن أشكر الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن على اختيار موضوع منع النزاع المُوجج بالموارد الطبيعية لهذه المناقشة - وهو موضوع مُلح للغاية، كما توضح أعمال المجلس بانتظام.

ووفد بلدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر نائب الأمين العام السيد إلياسون، والمديرة العامة للبنك الدولي، السيدة كارولين أنستي، ونائبة مدير

والقادة الافارقة مستعدون لتنفيذ الرؤية في بلدانهم وهم يستحقون دعمنا الكامل. كما نشيد بالتزام المجتمع المدني، لا سيما في مناطق النزاع، على وضعه سياسات تتسم بالشفافية والمسؤولية.

واخيراً، تشيد لكسمبرغ بالاتجاه في المناقشات الذي اتخذته فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يولي أهمية محورية لتحقيق السلام وانشاء مؤسسات تتسم بالفعالية والشفافية والمسؤولية للجميع ومكافحة عدم المساواة. وسيواصل بلدي دعم جهود شركائنا، لا سيما في افريقيا، الرامية إلى التوزيع العادل للموارد، وهو امر لا غنى عنه لتحقيق السلام العادل والدائم. واود أن اشكر الرئيس على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال المجلس ونشعر بالأسف لعدم التوصل إلى اتفاق على اصدار بيان رئاسي بالرغم من جهود رئاسة المجلس.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
ندين الهجمات الاجرامية على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو ونعرب عن اعتمق تعازينا لأسر الضحايا في الحكومة الصومالية. ونشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة، سيدي، وبخاصة على مذكرتك المفاهيمية (S/2013/334، المرفق)، التي تبرز بوضوح الترابط بين النزاع والموارد الطبيعية وتحدد استراتيجية عملية للتخفيف من المخاطر المحتملة. ونتفق مع المجلس على أن الإدارة الفعالة والشفافة لأي بلد لموارده الطبيعية يمكن أن تكون بالغة الأهمية لمنع نشوب النزاع. فالموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن والاحشاب، خيرات الطبيعة. وفي العديد من البلدان حققت عائدات الصناعات الاستخراجية الازدهار الاقتصادي والتنمية. ولكن، للأسف، في بلدان كثيرة اخرى اصبحت الموارد الطبيعية تسبب الضرر للتنمية الاقتصادية. ففي بعض الحالات، تستغل النخب الوطنية والدولية الموارد الطبيعية، ويتواطأ الموظفون

وسيمكن اتخاذ نهج متسق من تعزيز قدرات الدولة على منع فقدان الإيرادات اللازمة لتحقيق التنمية في البلد، الذي يمكن أن ينجم من عمليات التعدين غير القانونية او من الممارسات المحاسبية غير التريهة. وبغية منع نشوب النزاعات، على المجلس أن يمنح اولوية لتلك المسائل حينما ينشئ الولايات او يجددها. كما يمكن مراعاة ذلك النهج المتسق والمتكامل لدى انشاء نظم الجزاءات. ونرى انه سيكون من المناسب للجنة الجزاءات وافرة الخبراء التي تساعدها، تبادل للمعلومات عن كيفية التمكن بأفضل صورة من التعاون الفعال بشأن تلك المسائل.

واخيراً، يشكل حسن ادارة الموارد الطبيعية اولوية وطنية للبلدان المدرجة في جدول اعمال لجنة بناء السلام. ونرى أن من المناسب زيادة التفاعل بين المجلس وتشكيلات لجنة بناء السلام المخصصة لكل بلد بعينه. ونشيد بالتقدم المحرز نحو زيادة الشفافية في اطار المبادرات الطوعية مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو اتفاق الأمم المتحدة العالمي. ومع ذلك، فان تلك المبادرات الطوعية بحد ذاتها ليست كافية؛ ومن هنا تأتي أهمية وضع اطار قانوني يضمن أن تعلن الصناعات الاستخراجية جميع المعلومات المتصلة بالمبالغ التي سددتها للحكومات الوطنية. وتتبع الاوامر التوجيهية الاوروبية المتعلقة بالمحاسبة والشفافية ذلك النهج. كما نشيد بالإعلان الذي اعتمده بالأمس مجموعة الثمانية ويشدد على انه يجب أن تكون الشفافية شعار إيرادات الدولة والمعاملات المتعلقة بالأراضي وعلى أن المعادن يجب أن تستخرج من الموارد المشروعة، وليس نهبها من مناطق النزاعات.

واعتمد الاتحاد الافريقي، من جانبه، الرؤية الافريقية في مجال التعدين في عام ٢٠٠٩، التي تعد باستغلال المواد المعدنية على نحو يتسم بالشفافية والمساواة ويحقق الاستفادة المثلى منها، بما يشكل ركيزة لتحقيق نمو وتنمية اجتماعية - اقتصادية مستدامين على نطاق واسع.

الموارد الطبيعية. وساعدت على الحد من الخطر عمليات الحظر والجزاءات التي يفرضها مجلس الامن والمشورة التي يقدمها الخبراء وممارسات بناء القدرات التي تضطلع بها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكيانات الأمم المتحدة الاخرى. وسيكون القضاء على الخطر عملية طويلة.

ونحن نرى أن أي نهج استراتيجي ينبغي أن يشمل العناصر التالية. اولا، على مجلس الامن يكرس المزيد من الاهتمام للموارد الطبيعية في حالات النزاع. ثانيا، على المجلس أن يتخذ تدابير تستهدف المسؤولين عن انتهاكات عملياته للحظر وعن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ثالثا، ينبغي تخصيص المزيد من الموارد لحفظ السلام ولبعثات السياسة الخاصة بغية مساعدة البلدان المتأثرة في بناء قدراتها المؤسسية والقانونية. رابعا، من الضروري اتخاذ نهج اقليمية حين يكون للتجارة غير المشروعة بالموارد بعد عابر للحدود. وفي ذلك الصدد، يشكل اعتماد الاتحاد الافريقي في عام ٢٠٠٩ للرؤية الافريقية في مجال التعدين خطوة هامة. واصلاح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ من شأنه أن يساعد أيضا. خامسا، ينبغي احضاع شركات التعدين للمساءلة حينما تكون متورطة في أنشطة غير قانونية. وعلى القطاع الخاص، حين دخوله في عقود متعلقة بالموارد الطبيعية، أن يضمن الاحترام الكامل للملكية الاراضي وحقوق المجتمعات المحلية الاخرى. واخيرا، ينبغي أن نستخدم الامكانية الكاملة للجنة بناء السلام في مساعدة عمليات الانتقال من النزاعات على الموارد الطبيعية وتشجيع تلك البلدان على العمل بشكل اوثق مع المؤسسات المالية الدولية لزيادة الضغط من اجل تحقيق الشفافية.

السيد براين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اود أن اكرر ما قاله المتكلمون السابقون في ادانة الهجوم الجبان الذي وقع صباح هذا اليوم في مقديشو، وان اعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ول موظفي الأمم المتحدة وللسلطات الصومالية.

الحكوميون والمديرون التنفيذيون لشركات التعدين للاستيلاء على ارباح باهظة هي عن حق ملك للشعوب.

وصحيح أن الموارد الاستخراجية ليست السبب الوحيد للنزاع. فكثيرا ما يؤدي الفقر والاضطرابات العرقية والدينية وفساد الحكم إلى تفاقم التوترات الناشئة من سوء ادارة الموارد الطبيعية. ويؤدي الاعتماد المتزايد على الصناعات الاستخراجية، بالاقتراع مع عدم تسوية النزاعات، إلى التنافس والتنازع على الموارد. وتمكن زيادة الشفافية المواطنين من احضاع الحكومات والشركات للمساءلة وضمان استخدام العائدات من الصناعات الاستخراجية من اجل تحقيق المصلحة العامة.

وتاريخيا، شهدت جميع البلدان تقريبا نزاعات سببها الموارد الطبيعية، ولكن العديد من البلدان الغنية بالموارد في افريقيا في الوقت الحالي تعاني الاضطراب من جراء الحروب. واعرب البيان الرئاسي الذي اصدره المجلس في نيسان/ابريل بشأن النزاعات في افريقيا (S/PRST/2013/4) عن القلق من الدور الذي يضطلع به الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في تأجيج بعض النزاعات السابقة والحالية. وفي ذلك الصدد، اصبحت خيرات الطبيعة سببا للمعاناة في عدة بلدان. ويتربح النخب من اراضيهم ويقاتلون من اجل الغنائم، ولكن الشعوب لا زالت فقيرة. فالتراعات في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نجحت اولا من المظالم الطويلة الامد، وفاقمها واطال امدها الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ويشير الخبراء إلى أن كوت ديفوار وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من عدم قدرتها على الادارة الفعالة لثرواتها الطبيعية الهائلة. ولا تزال الموارد الطبيعية تستغل بصورة غير قانونية لتمويل أنشطة المليشيات التي تؤجج النزاعات.

ونعلم انه لا يوجد علاج او حل سهل لمعالجة التشوهات الناجمة من الاستغلال غير القانوني او غير الفعال للموارد الطبيعية. ويلزم اتخاذ نهج متسق واستراتيجي. وتشكل الأمم المتحدة شريكا طبيعيا للبلدان الواقعة في برائن النزاع على

في مجال التعدين. كما أشارت السيدة بنغورا، الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في تقريرها الأخير إلى وجود صلة بين الأنشطة المسلحة المرتبطة بالتعدين غير المشروع والعنف الجنسي.

ولئن كان للتوترات حول الموارد الطبيعية آثار كبيرة على الاستقرار في المنطقة، فإن ذلك ينبغي ألا يسمح لنا بنسيان أن الإدارة السليمة للموارد الطبيعية أمر أساسي في مرحلة التعمير وأنها تحول دون العودة إلى الصراع. كما أن الإدارة السليمة للموارد تسهم، من خلال فائدتها للتنمية الاقتصادية، في بناء السلام. ونرى ذلك، على سبيل المثال، في تطبيع العلاقات بين السودان وجنوب السودان فيما يتعلق بالقطاع النفطي، وهو ما يمثل أحد الشروط المسبقة اللازمة لاستقرار العلاقات بين البلدين ولتنميتها أيضا. وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن معالجة مسألة تقاسم الموارد والأراضي الصالحة للزراعة أمر حيوي لوضع حد للأزمات المتكررة في المنطقة.

ومن الواضح أن مسألة الموارد الطبيعية وإدارتها لا تمثل على الإطلاق السبب الوحيد للصراع، ولكنها سبب جذري ودائم يمكن أن يؤثر، كما رأينا، على جميع مراحل الصراع. والإدارة الجيدة لهذه الموارد تشكل عنصرا هاما في الحوكمة الرشيدة التي تمثل، بدورها، أمرا ضروريا للحفاظ على الاستقرار. ومن المهم أن يكون السكان المحليون قادرين على التمتع بفوائد مواردهم من أجل عدم تأجيج التوتر. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية عن تشجيع المبادرات التي تضمن الإدارة السليمة والدائمة والمسؤولة لهذه الموارد. ويجب عليها دعم التدابير التي يمكن أن ترسي الأساس للسلام الدائم.

وقد أوجد المجتمع الدولي، الذي يدرك كل هذه التحديات، بالتدرج وسائل لضمان الإدارة السليمة للموارد الطبيعية ويجب علينا أن ندعم هذه المبادرات. وفي سبيل مكافحة نهب الموارد الطبيعية، أيدت فرنسا، في الجمعية العامة

واود أن اشكر نائب الأمين العام، السيد يان الياسون، والسيد كوفي عنان، والسيدة ربيكا غرينسبان، والسيدة أنستي، على احاطتهم الإعلامية.

ومسألة إدارة الموارد الطبيعية والتحكم فيها، ولا سيما الموارد الخاصة بالصناعة الاستخراجية، هي قضية رئيسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ويرتبط عدد من الصراعات بمسألة الموارد الطبيعية وهذا الاتجاه سيتسارع في السنوات المقبلة نظرا لتزايد الضغوط على تلك الموارد. ولذلك، نود أن نشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة بشأن قضية رئيسية حقا، تقع في صميم ولاية مجلس الأمن، وخصوصا في إطار منظور منع نشوب الصراعات.

والقانون الدولي يمنح الدول امتيازات خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية؛ فلديها حقوق سيادية على هذه الموارد. ودور مجلس الأمن لا يتمثل في التشكيك في هذه الحقوق بأي حال من الأحوال، ولكن النظر في الحالات التي تقوم فيها الموارد الطبيعية بدور في الصراعات. وهناك العديد من هذه الحالات. ولذلك، نأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد نص بشأن هذه القضية بسبب اعتراضات أحد الوفود.

وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي الطريقة التي تُدار بها الموارد الطبيعية إلى نشوب صراعات. وهناك العديد من هذه الحالات. وثمة جانب مشترك بين جميع الحروب الأهلية في ليبيريا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ألا وهو، الموارد مثل الماس والذهب والمعادن والنفط. وفي حالات أخرى، يمكن أن يوجب استغلال الموارد الطبيعية أو الحياة البرية الصراعات من خلال شراء الأسلحة والمدفوعات للجماعات المسلحة، كما هو الحال مثلا في مقاطعتي كيفو.

وللأسف، فإن هذه العوامل يمكن أن تجتمع، مما يؤدي إلى معاناة السكان المدنيين. وغالبا ما يتم استخدام الأطفال للعمل

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة حول الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات بعد ست سنوات من بدء بلجيكا لهذا الأمر في عام ٢٠٠٧. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون؛ ورئيس الفريق المعني بتقدم أفريقيا، السيد كوفي عنان؛ وممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإحاطات الإعلامية التي قدموها في سياق عرض المسألة.

وتوغو ترحب بالاعتراف الذي يزداد رسوخا بالصلة بين الحصول على الموارد الطبيعية والتحكم فيها واستغلالها وإدارتها، من ناحية، وظهور الصراعات وتصاعدها وإطالة أمدها من ناحية أخرى. وبخصوص ما هو على المحك فيما يتعلق بهذه الموارد في سياق صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي عدم النظر إلى هذه القضية من منظور التنمية حصرا. بل يجب أن تكون مسألة الموارد الطبيعية ذات أهمية أكبر للمجلس، ليس فيما يتعلق بإدارة الصراع فحسب، ولكن ينبغي أيضا النظر فيها من منظور الوقاية بشكل متزايد. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي ألا يتبع نهج "سوف نترث لنرى" ولا أن ينتظر إدارة الصراعات بمجرد نشوبها. وعلى العكس من ذلك، ينبغي لنا محاولة التحسب للصراعات من خلال اعتماد التدابير المناسبة بما يتماشى مع قواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي غالبية البلدان المدرجة على جدول أعمال مجلسنا، ولا سيما في أفريقيا، فإن الصراعات يؤججها، عموما، الطمع في الموارد الطبيعية للبلد المعني. وخلال الصراعات، يساعد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها على تمويل شراء الأسلحة والذخيرة ودفع أجور المقاتلين، وهو ما يؤجج، بدوره، الصراعات. وفي بعض الحالات، تؤدي الصراعات ببساطة إلى إثراء زعماء الميليشيات والجماعات المسلحة الذين يستفيدون من حالة الحرب واقتصادها. وهناك أمثلة لكثير من البلدان في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط تُظهر استخدام

ومجلس الأمن على السواء، إنشاء نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ الذي يتضمن آلية لإصدار الشهادات لمصدر الماس. ولا بد من القيام بهذه الجهود على مستوى الدول وكذلك على مستوى شركات القطاع الخاص، كما يمكن للمجتمع المدني أن يدعمها. وفرنسا تدعم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية التي تجمع على أساس طوعي بين الحكومات وشركات التعدين والمنظمات غير الحكومية. ومن أهداف المبادرة ضمان خدمة تلك الموارد للتنمية وعدم تأجيلها للصراعات الجارية. كما أنها خطوة تاريخية إلى الأمام في مكافحة الفساد، نظرا لأنها تهدف إلى إخضاع الحكومات لمساءلة الرأي العام عن استخدامها لموارد قطاع التعدين. والشركات الخاصة تقوم بدور رئيسي في إدارة هذه الموارد على نحو فعال وشفاف ومسؤول. ومن المهم أن نستمر في تشجيعها على التوقيع على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي ستقوم من خلاله بمواءمة عملياتها مع المبادئ العشرة المقبولة عالميا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد.

أود أن أحتتم بياني بالتأكيد على أن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يمكن أن تؤدي دورا داعما مفيدا جدا تجاه الدول التي ترغب في إنشاء مؤسسات تتسم بالشفافية وتحمل المسؤولية عن إدارة مواردها الطبيعية، وفي تجنب الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة. ولكن لتحقيق الاستفادة الكاملة من إشراك مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، لا بد من تعزيز التنسيق. وأود أن أشير إلى أن المثال الحالي لمشاركة البنك الدولي في التقريب بين دول منطقة البحيرات الكبرى من خلال الاتفاق الإطاري للأمين العام هو مثال واعد.

وختاما، فإننا نعتقد أن من المهم في المستقبل أن يواصل مجلس الأمن استعراض مسألة إدارة الموارد الطبيعية بما لها من آثار كبيرة على السلم والأمن الدوليين، كما رأينا.

نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الشفافية في استغلال وإدارة هذه الموارد أداة رئيسة في ضمان مساءلة الحكومات وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في هذا القطاع. ولهذا يشجع بلدي جميع الآليات الوطنية والدولية الرامية إلى مزيد من الشفافية وإمكانية المساءلة، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية التي وقعت عليها توغو يوم ٢٢ أيار/مايو. نحن أيضاً نرحب بالأثر الإيجابي للتهديد بالجزاءات أو فرضها في تشجيع الحكومات أو الشركاء على إجراء إصلاحات في مجال الموارد الطبيعية.

ليس لزاماً أن تصبح الموارد الطبيعية عنصر لعنة في الصراعات في البلدان التي حباها الله بها. ففي حالة توغو، إذا ما اتخذت التدابير في وقت مبكر بما فيه الكفاية للحد من الصراع الداخلي من خلال تعزيز الإدارة الجيدة وتحسين إعادة توزيع الأرباح، فإن استغلال هذه الموارد ينبغي أن يساعد على تجنب التهميش الاقتصادي وفي ذات الوقت ضمان التنمية والأمن والسلام.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن من المهم تعزيز قدرة الدولة على إقامة إدارة فعالة في قطاع الموارد الطبيعية من أجل تحسين الإيرادات، لا سيما من خلال إجراءات شفافة في منح تراخيص التعدين والتجارة، وكذلك في السيطرة على القطاع. وينبغي لهذه القدرات المعززة أن تكمل كذلك الإطار السياسي والقانوني الذي وضعته الرؤية الأفريقية في مجال التعدين - التي اعتمد الاتحاد الأفريقي وثقتها الختامية في عام ٢٠٠٩ - سعياً وراء وضع إطار للتخطيط الاستراتيجي يربط التعدين بالتنمية ويحول ذلك إلى مصدر اقتصادي محتمل للثروة في أفريقيا لفائدة السلام.

من المهم أن ندعو إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني في الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية، وإلى النظر بعمق أكثر إلى

الماس والمعادن الثمينة الأخرى والأخشاب والنفط على وجه الخصوص أثناء الحروب الأهلية لتمويل العمل العسكري، مما يترتب عليه انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان.

والأطماع في الموارد الطبيعية الناجمة عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، المتجددة أو غير المتجددة، تدفع الشركات المتعددة الجنسيات وجماعات الضغط الاقتصادية والسياسية والدول الأجنبية إلى استغلال الأزمات الكامنة أو الاستفادة من الصراعات الجارية بغية السيطرة على هذه الموارد من أجل الحصول على امتيازات غير متناسبة. وكثيراً ما يتضح هذا التورط المباشر أو غير المباشر للشركات المتعددة الجنسيات والدول الأجنبية في الصراعات من العقود التي يتم التوقيع عليها، أحياناً قبل نهاية الصراع، بين هذه الشركات والمنتصرين مستقبلاً.

وعلى الرغم من وجود آليات قضائية لضمان إخضاع الأطراف المتحاربة للمساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبتها، فإن الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة والدول المتورطة تفلت من العقاب بصورة كاملة. ومن أجل وضع حد لحالة إفلات الشركات المتعددة الجنسيات من العقاب، ترى توغو أنه ينبغي أن يكون من واجب مؤسسات العدالة الدولية والدول التي توجد فيها مقار هذه الشركات إجراء تحقيقات شفافة حول الدور الذي تقوم به في اندلاع الصراعات واستمرارها.

فيما يتعلق بآليات الرصد واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار فيها، تعتقد توغو أنه ينبغي تعديل عملية كيمبرلي، التي سجلت بعض النجاح، لتكون أكثر فعالية في الحد من التعدين اللصوصي للماس الذي يستخدم في كثير من الأحيان في تمويل أزمات معينة في أفريقيا. تدعم توغو كذلك فكرة توسيع مبدأ الشفافية وإمكانية التعقب لتشمل الموارد الطبيعية الأخرى عدا الماس.

المسلح عديدة ومعقدة، تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ومع ذلك، فإن الموارد الطبيعية ليست سببا مباشرا للصراعات.

أود أن أؤكد على النقاط التالية حول العلاقة بين الموارد الطبيعية ومنع نشوب الصراعات. أولا، يجب احترام السيادة الداخلية للدول على مواردها الطبيعية. لجميع الدول حق سيادة لا جدال فيه على الموارد داخل أراضيها. إذا أخذنا حقوق وواجبات تلك البلدان في الحسبان، بما في ذلك إدارة واستخدام مواردها الطبيعية، فإن استكشاف وتطوير واستخدام هذه الموارد ينبغي أن يحدددها شعب البلد نفسه. ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم هذا المبدأ في إرساء التعاون المتصل بالموارد. على وجه الخصوص، ينبغي أن تحترم مسؤولية البلد موضع الصراع عن الجهود الرامية إلى تحسين إدارة واستخدام الموارد وعن ضمان استفادة شعب البلد المعني منها.

ثانيا، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها تسريع التنسيق في هذا المجال، والعمل في ذات الوقت على مساعدة البلدان المتضررة من النزاع في تحسين إدارة مواردها الطبيعية. وينبغي لها أن تعمل أيضا ضمن حدود مهام كل هيئة منها وتتجنب التكرار. تدعم الصين الجهود التي تبذلها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن جملة أمور، في مواصلة النقاش بشأن إدارة واستخدام الموارد الطبيعية. فيما يتعلق بصياغة استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، ينبغي للجنة بناء السلام تعزيز مجال إدارة الموارد الطبيعية الهام في تطبيق الحلول المتعلقة بمحلة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار. ينبغي لبعثات الأمم المتحدة الخاصة ومختلف وكالات الأمم المتحدة للتنمية المتخصصة دمج مواردها والتآزر من أجل دعم البلدان المتأثرة بالنزاعات في جهودها الرامية إلى تعزيز بناء القدرات وإلى تنمية واستخدام مرشدين لمواردها الطبيعية.

المخاطر المرتبطة بأنشطة التعدين واستخراج النفط، لا سيما فيما يتعلق بالمجتمع والبيئة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن خيبة أمل بلدي في أنه نظرا إلى المواقف غير المرنة من بعض الأعضاء، فقد عجز المجلس عن الاتفاق على بيان رئاسي كان يمكن أن يعكس الاهتمام الذي ينبغي أن يوليه إلى الارتباط بين الموارد الطبيعية والصراعات. ومع ذلك، يأمل بلدي أن يمكن نقاش اليوم من صياغة تدابير جديدة أو تحسين القائم منها بهدف فك الروابط بين الموارد الطبيعية والصراعات حتى لا تكون هذه الموارد لعنة بعد الآن، وتصبح عوضا عن ذلك نعمة للبلدان التي حباها الله بها، لا سيما البلدان الأفريقية.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين بالصدمة من جراء الهجوم على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو وهو الهجوم الذي أسفر عن وقوع إصابات وسط حكومة وشعب الصومال. نعرب عن مواساتنا لموظفي الأمم المتحدة الذين تأثروا بالحادث.

أشكر نائب الأمين العام الياسون على إحاطته. لقد استمعنا باهتمام كذلك إلى بيانات السيد عنان، وأنستي، المديرية الإدارية للبنك الدولي ووكيلة الأمين العام غرينسيان.

تشكل الموارد الطبيعية الأساس المادي لبقاء الإنسان وتنميته، وتؤدي دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان وتنميتها. ومع ذلك، فمن المرجح أن يصبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار فيها غير القانونيين واستخدامها وتوزيعها غير المرشدين، في بعض مناطق الصراعات، عاملا رئيسا في إحداث وتأجيج الصراعات.

تتطلب معالجة مشكلة الصراع الناجمة عن إساءة استعمال الموارد وجود مزيج صناعي متعدد الأوجه ونمط من النمو الاقتصادي المستدام، وهو ضروري لتعزيز التنمية المستدامة. من ناحية أخرى، فإن العوامل التي تؤدي إلى النزاع

الموارد الطبيعية هي العامل الأول والرئيس للتنمية المستدامة. إنها غالبا ما تدعم اقتصادات العديد من البلدان المتقدمة والنامية. تملك الدول حقوقا سيادية غير قابلة للتصرف على مواردها الطبيعية، ولها الحق المطلق في تحديد نهجها في إدارة هذه الموارد، بحرية، وفقا لأولوياتها واحتياجاتها وقدراتها وتبعا لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها القانونية الدولية.

تماشيا مع مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية غير القابلة للتصرف، فإن مكافحة الأنشطة غير المشروعة في قطاع التعدين أيضا من حق ومسؤولية الحكومات والبلدان التي تملك هذه الموارد في المقام الأول. والصراعات المسلحة، سواء كانت داخلية أو دولية، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل المتصلة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التي يمكن أن تصبح هدفا لوضع اليد عليها من جانب الدول الأجنبية أو أن تستولي عليها الجماعات المسلحة غير القانونية. ومع ذلك، في كلا الحالتين فمصدر نشوب الصراع ليس الموارد الطبيعية بحد ذاتها وإنما الأعمال العدوانية التي ترتكبها إحدى القوتين.

في فرادى حالات الصراع المسلح، وبعد إجراء تحليل جدي ومناقشة تفصيلية للظروف السائدة، فإن مسألة ضرورة فرض الجزاءات الدولية قد تنشأ. بيد أن هذه الآليات لا يمكن أن يعتمد عليها مجلس الأمن إلا في حالة منتهكين محددين من شأن أعمالهم تأجيج بؤر عدم الاستقرار. ينبغي وضع هذه التدابير على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وأن تكون مستهدفة في طابعها وأن تأخذ في الاعتبار آثارها الإنسانية السلبية على السكان ككل.

نرى أنه من الخطر القيام بمحاولات ترمي إلى وضع التلقائية في آليات الجزاءات أو فرض آليات شبة جزاءات، من خلال مجلس الأمن وليس وفقا لولايتها، بتوسيع نطاق إصدار الشهادات للمواد الخام. سيكون أخطر القيام بذلك، على أساس الاستنتاجات المتسرعة والسطحية والتعميمات الواسعة

ثالثا، على المجلس أن يؤدي دوره الطبيعي في الاضطلاع بمسؤولياته. فعليه، باعتباره الجهاز الرئيس للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يركز على جهود الوساطة والمسامحة الحميدة. يجب على المجلس أن يعطي الأولوية لمنع الصراعات وحلها عندما يسعى إلى الوفاء بمسؤولياته بفعالية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن الجزاءات التي يفرضها المجلس لا ينبغي أن تستخدم كوسيلة في حد ذاتها، بل يجب أن توجه تحديدا لتفادي الآثار الضارة على استخدام الموارد الطبيعية للبلد أثناء إخضاعه للجزاءات.

رابعا، من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام إلى دور المنظمات الإقليمية والآليات ذات الصلة. في السنوات القليلة الماضية، أدى الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما في تشجيع الدول الأفريقية على تعزيز إدارة مواردها، وإدارة جهود التنمية وتحسين الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

أدت الآليات الحكومية الدولية، مثل عملية كيمبرلي، دورا بارزا في الحد من الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية. ينبغي تشجيع تلك الآليات لأداء دور مكمل بشكل متبادل مع جهود البلدان المتأثرة بغية ضمان المزيد من المساهمات في هذا المجال.

يتطلب تحويل الموارد الطبيعية للبلد إلى فرصة لخلق مستقبل قوي بذل جهود منسقة بين تلك البلدان والمجتمع الدولي. تدعم الصين الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، استنادا إلى ولاياتها كل على حدة، وتوزيع المهام في مساعدة البلدان المتضررة للتخلص من لعنة الموارد الطبيعية وتعزيز استخدامها وتنميتها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نود التأكيد على كلمات المتكلمين السابقين بإدانة الهجوم الذي وقع في مقديشو.

في ذلك عن طريق لجان الجزاءات التابعة للمجلس وأفرقة الخبراء التابعة لها، من أجل فهم ومعالجة الآثار المترتبة على إدارة الموارد الطبيعية في البلدان المعرضة للصراع. ولكن من المناسب أن ننظر مرة أخرى في هذه الصلة ودور المجلس في كفالة أن تفيد الموارد الطبيعية البلدان بدلاً من أن تزعزع استقرارها.

إن استمرار الطلب على السلع الأساسية والطاقة يحرك النمو والتجارة والاستثمار ويخلق فرص العمل في البلدان الغنية بالموارد. أما البلدان النامية، فالإيرادات من الموارد الطبيعية يمكن، كما قال السيد كوفي عنان، أن تؤدي إلى استمرار ارتفاع مستوى النمو، وبالتالي كفالة التنمية. في عام ٢٠٠٩، بلغت قيمة صادرات أفريقيا من الموارد الطبيعية ٢٤٦ بليون دولار، ست أضعاف مجموع تدفقات المعونة إليها. إن وضع النظم الملائمة لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية يمكن أن يحقق فوائد في الأجل الطويل.

وكما نعلم جميعاً، ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك علاقة تبادلية بين الموارد الطبيعية والصراع. في عام ٢٠٠٧، أقر المجلس بجزء من هذه المعادلة: الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها. يمكن لذلك أن يوجب الصراعات المسلحة ويضعف مؤسسات الدولة ويعيق التنمية.

بالإضافة إلى النشاط غير المشروع، مع ذلك، يمكن للفشل في إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام وشفاف أن يكون عاملاً في تفاقم الصراعات أو إثارة صراعات جديدة. ويمكن لسوء إدارة الصناعات الاستخراجية أن يرسخ الفساد ويقوض الحكم ومؤسسات الدولة، ويصعد من حدة التوترات بشأن توزيع الإيرادات وفرص العمل والحقوق في الأراضي.

ينبغي لإدارة الموارد الفعالة والشفافة أن تكون جزءاً من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى البلدان النامية الغنية بالموارد. لقد أنشئت مبادرة التعدين من أجل التنمية التي

النطاق، دون مراعاة الطابع الخاص للحالة في بلد بعينه، التي يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في السياق المحدد.

فيما يتعلق بالصراعات، يجب أن نشير إلى أن السبب الجذري ليس الموارد الطبيعية في حد ذاتها ولكن التوترات الاجتماعية التي تؤدي إلى الفقر وعدم المساواة، فضلاً عن المناخ الاقتصادي غير المؤاتي في غالب الأحيان الناجم عن السياسات المالية والتجارية غير الحكيمة واللامسؤولية للبلدان ذات النفوذ. ومع ذلك، تسعى الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة للتصدي لهذه المشاكل. وهي تعطي البلدان، بناء على طلبها، السياسات الموجهة ودعم الخبراء فضلاً عن تقديم الدعم في تعزيز هياكل الدولة.

فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، نود أن نشدد على أن هناك دائماً طرفين معينين وأن المشتريين يجب أن يتحملوا نصيبهم من المسؤولية. ومن الأمثلة الصارخة على تأجيج الصراع عن طريق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها هو القرار الذي اتخذته العديد من البلدان بشراء النفط في سوريا من المناطق التي تسيطر الجماعات المسلحة غير القانونية.

السيدة كنفغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بإدانة الهجوم المروع الذي وقع هذا الصباح في مجمع مباني الأمم المتحدة في مقديشو. ونتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا، ونعرب عن تضامننا مع الأمم المتحدة ومع حكومة وشعب الصومال.

سيدي الرئيس، نحن ممتنون لكم على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، ونحن نشكر نائب الأمين العام، السيد عنان، والسيدة أنستي والسيدة غرينسيان على إحاطاتهن الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

منذ آخر مناقشة للمجلس بشأن الموارد الطبيعية والصراعات، المعقودة في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5705)، أنجز عمل جيد، بما

المجلس بحاجة إلى إقامة شراكات مع هذه المبادرات. ينبغي له أن يسعى إلى الإشارة إليها في البيانات والولايات ذات الصلة على نحو يكفل أن تعمل جهات الأمم المتحدة الفاعلة في الميدان مع الآخرين في مجال مساعدة الحكومات الوطنية في بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يثق أكثر باستخدام أدوات الجزاءات المتاحة له للحيلولة دون استغلال الموارد الطبيعية لتمويل الصراع، أو على الأقل الحد منه. وقطع المجلس شوطاً نحو التقليل إلى أدنى حد من إساءة استعمال الموارد لتمويل الصراع التصميم الحصيف لهذه التدابير وتنفيذها ورصدها. اقد أثبتت التجربة أن هذه التدابير يمكن أن تعزز الأمن. ينبغي للمجلس أن يستخدم هذه التدابير عندما تستدعي ذلك الظروف.

ثالثاً، على المجلس أن يزود بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية بالولايات الملائمة والأدوات اللازمة لتقييم التهديدات المحتملة المرتبطة بالموارد الطبيعية، ومساعدة الحكومات على بناء قدراتها على إدارة مواردها بفعالية، والعمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني عمن أجل تعزيز جهودهما. ويوفر قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي جرى بموجبه تمديد ولاية البعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نموذجاً قوياً.

هناك، بطبيعة الحال، عناصر فاعلة أخرى داخل الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في هذا المجال، بما في ذلك لجنة بناء السلام. ينبغي للمجلس أن يصغي للمشورة التي تقدمها لجنة بناء السلام فيما يتعلق بمجالات قطرية محددة حيث تتسبب الموارد الطبيعية في زعزعة الاستقرار.

القطاع الخاص، كذلك، يجب أن يضطلع بأعماله بطريقة لا تتسم باحترام حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً بوضع ترتيبات تحقق فائدة متبادلة مع الحكومات الوطنية والمجتمعات

أطلقتها أستراليا في عام ٢٠١١ استجابة للطلبات الواردة من البلدان الشريكة لنا لكي نتشاطر خبرتنا معها وندعمها في تعظيم الفوائد الاقتصادية من القطاعات الاستخراجية بطريقة مستدامة اجتماعياً وبيئياً.

ولدى مجلس الأمن دور يؤديه في الحد من خطر نشوب الصراعات وعدم الاستقرار حيث يكون استغلال وإدارة الموارد الطبيعية عاملاً. واتخذ المجلس تدابير مستهدفة بموجب الفصل السابع للحيلولة دون أن تعمل الأموال المتأتية من استغلال تلك الموارد بصورة غير مشروعة على تأجيج الصراعات القائمة، على سبيل المثال في ليريا والصومال وكوت ديفوار. ومع ذلك، فإنه بحاجة إلى توسيع نطاق تفهمه لهذه المسألة وأن يعتمد نهجاً أكثر استباقية.

وسأركز على ثلاثة مجالات:

أولاً، يحتاج المجلس إلى أن يعمل بصورة أكثر استراتيجية مع المبادرات الإقليمية والعالمية التي أثبتت فعاليتها في مساعدة البلدان على تأسيس صناعات موارد طبيعية جيد التنظيم وشفافة. وخير مثال على ذلك مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية التي تعمل فعلاً بالشراكة مع العديد من البعثات التي يأذن بها المجلس. ووضع مؤتمر المبادرة العالمي، الذي استضافته أستراليا الشهر الماضي، معايير جديدة أقوى لتعزيز الاتساق ونوعية المعلومات المقدمة من البلدان المنفذة.

ومبادرة أخرى من هذا القبيل على علاقة طويلة الأمد مع المجلس هي عملية كيمبرلي. نجح هذا النظام في كبح تدفق الماس الممول للصراعات إلى الجماعات المتمردة في فترة قصيرة نسبياً من الزمن، منذ عام ٢٠٠٣.

كما أن المنظمات الإقليمية تمضي قدماً بعمل هام. فمبادرة الرؤية الأفريقية في مجال التعدين، مع إطارها الرامي إلى تحقيق الشفافية والإنصاف والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، مثال جيد على ذلك.

ومن الأهمية أن نذكر في سياق هذه المناقشة بأن كل دولة تتمتع بحرية بالسيادة الكاملة والدائمة على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية، وبالتالي فإن لها الحق في أن تستخدم تلك الموارد بما يتفق ومصالحها الوطنية. وكل الحكومات مسؤولة عن ضمان تهيئة الظروف المؤدية إلى التوزيع العادل للدخل الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية بغية النهوض بالتنمية الإنسانية المستدامة والجامعة، وفق أولوياتها.

فإذا كانت مسألة الموارد الطبيعية تعالج في سياق مناقشة اليوم، فهو أمر يؤسف له، لأن هذه الموارد، في بعض الحالات - إما لوفرقتها أو ندرتها - تسهم في إطلاق شرارة النزاع أو إطالة أمده. وفي هذا الصدد، فقد أنشأ مجلس الأمن آليات للحد من استخدام الموارد الطبيعية في تمويل وإدامة الأزمات أو حالات النزاع - وخاصة في حوض نهر مانو ومنطقة البحيرات الكبرى. وتوخى للإيجاز، أود أن أشدد على الجوانب الثلاثة التالية لهذه المسألة.

أولاً، إن الصعوبات التي تواجهها الدول في مراقبة المناطق الشاسعة التي تضم مواردها الطبيعية، والسيطرة على حدودها، وتنظيم استغلال مواردها الطبيعية وإدارتها بصورة سليمة، كلها تمثل مشاكل خطيرة يتعين معالجتها. ومن الأهمية للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة أن تنسق جهودها على نحو أفضل وأن توفر الدعم الضروري للبلدان الخارجة من النزاع أو التي تعاني منه بغية تعزيز مؤسساتها وقدراتها الوطنية، في إطار الاحترام الكامل لسيادتها. ونرى أن لجنة بناء السلام لها هي أيضاً دور هام في هذا الشأن.

ومن جهة أخرى، فإن قيام علاقات اقتصادية عادلة تكفل موارد كافية للسكان المتضررين بالنزاع وتحقق الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية يمكن أن تسهم في الجهود الرامية إلى إعادة إرساء وبناء السلام. وفي هذا الصدد، يمكن للمؤسسات

المحلية لتعزيز التنمية والعمالة اللتين تسهمان في منع نشوب الصراعات.

ختاماً، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على البيان الرئاسي الذي كان يمكن أن يمضي قدماً بنظرنا في هذه المسألة. نأسف لعدم توفر المرونة في جهودنا الرامية إلى التوصل إلى نتائج بتوافق الآراء. باستشراف المستقبل، ينبغي للمجلس أن يواصل التركيز على الصلة بين الموارد الطبيعية ومنع نشوب الصراعات. نشكر نائب الأمين العام على توضيح التزام الأمم المتحدة بمعالجة هذه أيضاً، ونشجع الأمانة العامة على تعميق تفهمها وتحليلاتها لهذه الصلات لكي تتمكن من إثراء مداورات المجلس.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أدين بأقوى العبارات الهجوم الذي وقع اليوم في الصومال، وأن أتقدم بخالص التعازي إلى حكومة وشعب الصومال وإلى أسر الضحايا.

أود أيضاً أن أشكر وفد المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة. نعرب عن امتناننا لنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون والسيد كوفي عنان والسيدة كارولين أنستي؛ والسيدة ريبيكا غرينسبان على الإحاطات الإعلامية والمعلومات المفيدة التي قدموها.

إن الموارد الطبيعية لها دور أساسي في الاقتصادات الوطنية، واستغلالها يمكن أن يشكل عاملاً إيجابياً في النهوض بالتنمية وتعزيز آليات التماسك الاجتماعي والتنمية المشتركة والتعاون، وفق أحكام القانون الدولي. ولا شك في أن الإدارة الشفافة والجامعة للموارد الطبيعية - المتسقة مع سيادة القانون، والتي تعكس التوجهات السياسية للمؤسسات الدستورية للدولة، وتستجيب للمصالح العامة والخاصة - تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار.

توترات لا ترقى إلى مستوى تهديد السلام والأمن الدوليين. وفي معظم الحالات، لا توجد علاقة بين الموارد الطبيعية وحالات النزاع. أي يمكن القول إن ولاية مجلس الأمن فيما يختص بهذا المجال محدودة جدا.

ثانيا، إننا نسلم بأن استغلال الموارد الطبيعية سلاح ذو حدين، أو كما وصفه أحد المتكلمين بأنه ليس نعمة ولا نقمة. فهناك، بالتأكيد، منافع محتملة للبلدان التي توجد بها تلك الموارد، ولكنها قد تصبح مصدرا لظواهر معاكسة أحيانا، ومنها تلك المستويات المرتفعة من الفساد والتزوح والتردي البيئي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي أشد الحالات وطأة، قد يرتبط استغلالها بصراعات داخلية أو حتى إقليمية ترتبط بالسيطرة على تلك الموارد الطبيعية أو الاتجار غير المشروع بها. ومن أمثلة ذلك الماس والتعقيب عن الذهب في قاع النهر.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الصلة المحتملة بين إدارة الموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاع على أساس كل حالة على حدة، وإلى المدى ذي الصلة بسياق بعينه لا أكثر. وفي حالات كثيرة، اعتمد مجلس الأمن آليات معينة، كتلك التي تتوخاها لجان الجزاءات وأفرقة خبرائها، إلى جانب ولايات عمليات حفظ السلام. وفي الوقت الحالي، هناك بلدان على الأقل لديهما حظر على تصدير أحد الموارد الطبيعية، هما كوت ديفوار والصومال. ففي حالة الصومال، يؤكد فريق الرصد أن الصادرات غير القانونية من الفحم النباتي ما زالت تشكل نسبة ١٠ في المائة من الدعم المالي للشباب. وذلك على الرغم من حظر تصديره. وهذه المناقشة

يجب أن تعزز التزامنا بما يكفل التنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة حاليا.

رابعا، إن الطابع الاستراتيجي للموارد الطبيعية يتطلب أن تكون أطر التعاون أكثر فعالية وصرامة. ونحن نقر بالمبادرات الحالية، كنظام عملية كيمبرلي للتوثيق، ومبادرة شفافية

المالية الدولية وعمليات التكامل دون الإقليمي والإقليمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تضطلع بدور رئيسي.

أخيرا، فإن القنوات التي يمكن للموارد الطبيعية أن تسهم من خلالها في النزاع في بعض الحالات ترتبط بشكل وثيق بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة واستقرارها وحوكمتها الرشيدة. وبالتالي، فهي تتطلب نهجا متكاملة للنهوض بالسلام والتنمية. ولذلك، فإننا نعتبر أن هذا الموضوع الهام ينبغي معالجته في سياق يتجاوز مسألة السلام والأمن. وينبغي لنا أيضا معالجة مسائل التنمية والبيئة في إطار مشاورات موسعة بين مختلف الهيئات المعنية في الأمم المتحدة.

السيد روثنال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بالإشارة إلى ما حدث صباح هذا اليوم في مقديشو، فإن الوجه الإنساني لتلك الأحداث قد عبرت عنه بصورة مؤثرة جازي على هذه الطاولة، السيدة ريبكا غرينسبان، إذ أشارت إلى أن أحد أعضاء فريقها الذي توفي كان يتبنى طفلا يتيما في السادسة من عمره. وأثق في أن نشرتنا الصحفية سوف تعبر عن بعد إنساني مماثل من خلال وصف الاعتداء الأخرق المباشر على الأمم المتحدة.

نحن نشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا لحضور السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، وللإسهامات المهمة لكل من كارولين إينستي وريبكا غرينسبان وكوفي أنان. ونود أن نشكركم أيضا على المذكرة المفاهيمية التي جرى تعميمها لهذه المناقشة (S/2013/334، المرفق). وسوف أقتصر في ملاحظاتي على خمس نقاط.

أولا، هناك بالتأكيد حالات، خاصة في القارة الأفريقية، يمكن أن يؤدي النزاع على السيطرة على الموارد الطبيعية فيها إلى نشوب النزاع، بل إلى نزاعات عميقة الجذور قد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، هناك حالات أخرى يمكن أن يؤدي الصراع على الموارد الطبيعية إلى إثارة

البشرية فحسب، بل من حيث الموارد الطبيعية أيضا: المياه فضلا عن جميع الموارد الأخرى الكامنة التي يتم اكتشافها على أساس يومي. وعليه، فإن حفظ مواردنا الطبيعية يعني أيضا تأمين منطقة يسود فيها السلام.

ولا شك أن من شأن استغلال الموارد الطبيعية أن يكون مصدرا للصراع في العديد من البلدان جراء السلوك غير المسؤول للشركات عبر الوطنية، والعقود الغامضة، وضعف سيادة الدولة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. غير أنه يمكن أن تعزى تلك الصراعات أيضا إلى وجود الدول الضعيفة والتفاوت القائم بالفعل في المجتمعات التي يتفشى فيها الفقر، علاوة على وجود مشاكل داخلية تتعلق بالخصومات والتوترات الناجمة عن الاختلافات العرقية أو الدينية أو الصراعات الشاملة المتعلقة بالسلطة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن من شأن الاستغلال القانوني أو غير المشروع للموارد الطبيعية أن يسبب نشوب الصراعات المسلحة أو يزيد الدائر منها بالفعل سوءا في العديد من المناسبات، فإنه ينبغي أن نتفادى إقامة صلة سببية بين الصراعات المسلحة واستغلال وإدارة الموارد الطبيعية.

ولكن لا جدال في الصلة القائمة بين الأسباب البنيوية للفقر وعدم المساواة في بعض البلدان والمناطق، واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة على حد سواء بطريقة غير مشروعة وغير مسؤولة، علاوة على ممارسات الفساد. وترى الأرجنتين أنه ينبغي أن يركز المجتمع الدولي جهوده على التصدي لهذه المسألة عبر إنشاء نظام عالمي أكثر عدلا وتوازنا. وينبغي أن يضع المجتمع الدولي حدا لعدم شرعية النظام المالي الذي يفتقر إلى التنظيم وسوق عالمية تعطي قيمة لكل شيء عدا احترام حقوق الإنسان. ونؤكد على أنه ينبغي لنا أن نركز جهودنا على كفالة تحقيق التنمية البشرية المستدامة، استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في ذات الوقت، مع التركيز على حقوق الإنسان والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الصناعات الاستخراجية، والاتفاق الدولي بشأن الأخشاب الاستوائية، ونقدر المبادرات الثلاثية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تعزز الشفافية والإدارة المسؤولة لقطاع الصناعات الاستخراجية.

أخيرا، وعند مناقشة دور الموارد الطبيعية، يتعين علينا أن ننظر إلى المسألة في إطار أوسع يتمثل في التركة الجماعية التي سنتركها لأجيال المستقبل. فهناك بعض البلدان غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ألا أن انبعاثاتها من الكربون تتسبب في زيادة الاحترار العالمي بحوالي ٤ درجات، مما قد يتسبب في كارثة ذات أبعاد عالمية. والأمم المتحدة تستعرض حاليا جدول أعمالها الإنمائي بغرض الاتفاق على مجموعة من الأهداف العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويجب التصدي للتحديات من قبيل تغير المناخ وندرة المياه بعناية كي لا تشكل دوافع رئيسية للصراع في المستقبل القريب.

السيدة بيرسيغال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر السيد يان إلياسون، والسيدة كارولين أنيسيتي، والسيدة ريبكا غرينسبان، والسيد كوفي عنان على بيانهم.

ندين - على غرار بقية الزملاء - الهجوم على مكتب الأمم المتحدة في مقديشو، ونود أن نعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة الصومال.

وعلى النحو الذي أشار إليه على الوجه الصحيح الأمين العام السابق كوفي عنان في إحاطته الإعلامية، فإن الصراعات التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد الطبيعية لا تقتصر على القارة الأفريقية. وفي ذلك الصدد، ذكر رئيس بلدي في الآونة الأخيرة أن معارك القرن الحادي والعشرين الكبرى ستكون على الموارد الطبيعية لشعوبنا. إن أمريكا الجنوبية من أغنى المناطق في كوكبنا، ليس من حيث الموارد

ويقتضي تعزيز سيادة القانون في إطار استراتيجيات بناء السلام تعزيز المناقشة والعمل الجماعي الجارين بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عبر لجنة بناء السلام. وبالمثل، فإن تنفيذ أنظمة الجزاءات من جانب مجلس الأمن يكون فعالا في بعض الأحيان في مكافحة الأضرار التي قد تترتب عن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في حالة معينة. غير أن نجاح تلك التدابير لا يمكن كفالاته إلا إذا ما أوفت الدول والشركات في القطاعين الخاص والعام على حد سواء تماما بالتزاماتها المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن.

وختاما، نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته، ليس فقط فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى دعم بناء السلام والتنمية البشرية المستدامة، بل أيضا فيما يتعلق بمكافحة الممارسات التي تيسر الجشع المفرط للنظام المالي والملاذات الضريبية والتهرب الضريبي والفساد. ولا يقتضي استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو شرعي ومنصف ويتسم بالمسؤولية والشفافية التزاما من جانب حكومات البلدان التي تجري فيها تلك الأنشطة فحسب، بل يقتضي أيضا التزاما من جانب حكومات البلدان التي يوجد فيها مقر الشركات المتعددة الجنسيات التي تشارك في ذلك الاستغلال.

ويجب أن نقر بالمسؤولية التي تقع على عاتق بلدان العبور والمقصد فيما يتعلق بمنع أي أنشطة تتصل باستغلال الموارد الطبيعية وإدارتها ومن شأنها أن تؤدي إلى نشوب الصراع أو إدامته، علاوة على منع تمويله. ولا شك أن هناك ضرورة لوجود مجتمع مدني نشط وقادر على اتخاذ تدابير واضحة فيما يتعلق بتنظيم الممارسات التجارية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتشدد الأرجنتين على أهمية تجنب تحويل خطة التنمية إلى مجرد أوراق مالية، وتحويل استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها إلى سبب لنشوب الصراعات، في ذات الوقت الذي يغض فيه الطرف عن العلاقات المعقدة بين الأسباب الحقيقية والعميقة

ونرى أن الولاية المتعلقة بالتعامل على نحو مستدام مع استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها هي من شأن الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والصناديق والبرامج، واللجان الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن الوكالات المتخصصة المختلفة. ونرى أيضا أن للمنظمات - من قبيل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية - دورا هاما يتسق مع الأولويات التي حددتها حكومات وشعوب مختلف البلدان المعنية. وينبغي أن يقتصر تدخل مجلس الأمن في هذه المسائل على حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع التي تدرج في جدول أعماله، والتي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بمنع الصراعات، ينبغي لمجلس الأمن أن يمتنع عن التدخل في حالة يرى فيها أن هناك خطرا محتملا قد يؤدي فيه استغلال الموارد الطبيعية لأحد البلدان إلى نشوب صراع من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبذلك الطريقة، يستطيع المجلس تفادي التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد بعينه. وينبغي أن تؤدي الدبلوماسية الوقائية دورا رئيسيا في مثل هذه الحالات عن طريق التعامل مع المشاكل التي تؤثر على استقرار منطقة إقليمية أو دون إقليمية معينة حين يتعلق الأمر باستغلال الموارد الطبيعية وإدارتها. ويجب أن تركز الأمم المتحدة جهودها بطريقة منسقة، فضلا عن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفيما يتعلق بحالات الصراع وما بعد الصراع التي يتدخل فيها مجلس الأمن، ينبغي أن يهدف عمل الأمم المتحدة إلى دعم التدابير التي تؤدي إلى قطع الصلة بين الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة فاسدة ونشوب الصراعات، في ذات الوقت الذي تساعد فيه على تحويل الموارد الطبيعية إلى عنصر رئيسي لتحقيق التنمية وتعزيز التنوع الاقتصادي، فضلا عن بناء مؤسسات الدولة بطريقة مشروعة وديمقراطية وتتسم بالشفافية.

الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كيمبرلي. ونحن نحكي عزم المجلس، المعرب عنه في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، على اتخاذ إجراءات ضد الاستغلال والاتجار غير المشروعين بشأن الموارد الطبيعية والسلع الأساسية ذات القيمة العالية في المجالات التي تعمل هذه الأنشطة على الاسهام في اندلاع الصراعات المسلحة أو تصعيدها أو استمرارها. ويود وفد بلدي أن يقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن ينظر فيها مجلس الأمن بغية زيادة الاسهام في تحقيق هذه الغاية.

أولا، يمكن أن ينظر مجلس الأمن في توفير الولايات الملائمة لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بغية مساعدة الحكومات المعنية على مواجهة الأبعاد الاقتصادية للصراع. وبوسع بعثات الأمم المتحدة أن تقدم المشورة للحكومات، وأن تساعد على اتخاذ خطوات لمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

ثانيا، من الضروري أن يتابع المجلس تنفيذ الجزاءات المفروضة في سياق إدارة الموارد الطبيعية. وينبغي تحسين دور أفرقة خبراء الأمم المتحدة وتعزيزه بهدف الحصول على التقييم والاستجابة السليمين. والولايات الواضحة والآفاق المهنية المتعلقة بالموارد الطبيعية يمكنها أن تنعكس في أعمال أفرقة خبراء الأمم المتحدة حسب الاقتضاء. وينبغي أيضا إعطاء الأمانة العامة دور المساندة الكافية، مع التركيز على تحسين عملها كمركز للتنسيق بين أفرقة الخبراء.

ثالثا، في ما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، يحتاج مجلس الأمن إلى مواصلة تعزيز تعاونه مع الأجهزة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام والبنك الدولي، من أجل وضع استراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية وإعادة الإعمار وتنفيذها. وينبغي إدراج منظور الموارد الطبيعية في عملية وضع استراتيجيات بناء السلام وبناء الدولة في البلدان التي تشكل الصناعات الاستخراجية المصدر الرئيسي للإيرادات.

الجدور للصراعات. ويتمثل السبيل إلى منع نشوب الصراعات على الصعيدين الوطني الداخلي والدولي، فضلا عن صون السلام والأمن في إنشاء نظام عالمي أكثر عدلا وييدي مزيدا من الاحترام لحقوق الإنسان.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
تشارك جمهورية كوريا الوفود الأخرى في الإدانة بأشد العبارات للهجمات الإرهابية على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو. وأود أن أعرب عن عميق تعازينا للضحايا وأسرههم ولحكومة الصومال.

وأود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة. وإذ أخذ في الاعتبار الآثار الأمنية التي تترتب عن الموارد الطبيعية، فإني أرى أن موضوع اليوم يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأعمال المجلس.

كما أود أن أعرب عن تقديري لنائب الأمين العام، يان إلياسون، والسيد كوفي عنان، والسيدة كارولين آنستي، والسيدة ربيكا غرينسبان على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

إن الموارد الطبيعية تؤدي دورا لا غنى عنه في العديد من الاقتصادات الوطنية، حيث توفر أساسا محتملا للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي المستدامين. ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ وجود ترابط قوي بين اعتماد بلد ما على الصناعات الاستخراجية وقابلية نشوب صراع فيه، لا سيما عندما يكون الحكم ضعيفا ومؤسسات الدولة هشة. وبغية التصدي لتلك المشكلة، من الضروري أن يتم تقاسم المكاسب الناجمة عن الصناعات الاستخراجية في المجتمع من خلال عملية عادلة وشفافة وتدار بصورة جيدة. والحكم الرشيد وسيادة القانون وجهود مكافحة الفساد أمور لا غنى عنها.

وترحب جمهورية كوريا بالمبادرات الدولية التي تهدف إلى زيادة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، مثل مبادرة

إن الموارد الطبيعية تؤدي أدواراً مختلفة في مراحل شتى من الصراع. ففي إحدى الحالات، يؤدي التنافس للسيطرة على الموارد الطبيعية أو الحصول عليها إلى زيادة التوترات الداخلية وضعف التماسك الاجتماعي. وهناك عدد من العوامل، بما في ذلك التهميش المنهجي واستبعاد المجتمعات المحلية عن إدارة الموارد، وعدم كفاية القدرة المؤسسية والأطر القانونية، والافتقار إلى الشفافية والتقسام المنصف للفوائد، والعجز عن توجيه الإيرادات نحو برامج التنمية، تكون حافزاً قوياً لنشوب الصراعات التي يمكنها بسهولة أن تتحول نعمة الموارد في بلد ما إلى لعنة. واليوم، غالباً ما تعمل الجماعات المسلحة على استغلال الموارد الطبيعية بهدف تمويل الحرب وتقويض الجهود المبذولة لبناء السلام. في غضون ذلك، تكون آليات المتاجرة في الموارد الطبيعية، مثل عملية كيمبرلي، غير قادرة على تحقيق أهدافها الرئيسية.

والتصدي للأسباب الكامنة وراء الصراعات التي تحركها الموارد الطبيعية يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه وشامل ينطوي على مجالات الحكم، والتشريع، والتنمية الاقتصادية، وبناء القدرات. وينبغي اتخاذ خطوات فورية وطويلة الأجل لتفادي نشوب الصراعات والحد من الأثر الذي يمكن أن يخلّفه استغلال الموارد الطبيعية أثناء الصراع. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات كفالة الشمولية والشفافية والمساءلة، وإنشاء الآليات لتقاسم المنافع على نحو عادل، وبناء القدرات المؤسسية السليمة، واستحداث الأطر القانونية القوية. ويمكن الاستفادة من الامكانيات التي تتصف بها الموارد الطبيعية استفادة كاملة في جهود إعادة التأهيل إبان مرحلة ما بعد الصراع، مثل تهيئة الظروف لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وبناء الثقة، وتعزيز الحوار.

والشفافية والمساءلة أمران هامان بالنسبة إلى الإدارة الفعالة والمسؤولة للموارد الطبيعية. والصناعات الاستخراجية تولد الإيرادات الهائلة التي يمكنها، إذا كانت تدار بشكل غير صحيح، أن تؤدي إلى الفساد، وتسبب خسائر اقتصادية

وكأحد الموضوعات ذات الصلة، أود أن أعتنم هذه الفرصة اليوم لتسليط الضوء على الآثار الأمنية لمسائل الموارد المائية. إن عوامل مثل تغير المناخ والتنمية الاقتصادية تعمل على تفاقم ندرة الموارد المائية وتزيد الطلب عليها. والصراعات على المياه العابرة للحدود قد أصبحت مسألة أمنية ناشئة. وفي ضوء ذلك، فإن توفير الدبلوماسية الوقائية والوساطة لمواجهة الصراعات المتصلة بالمياه يتطلب اهتمامنا المتجدد.

حتاماً، نعتقد أن هذه المناقشة الجارية اليوم تقدم أفكاراً بناءة يمكنها أن تساعد على مواجهة مسألة الموارد الطبيعية والصراعات بشكل أفضل. وبينما نعرب عن خيبة أملنا لعدم التمكن من الاتفاق على مشروع بيان رئاسي اليوم، نأمل أن يكون بمقدور مجلس الأمن أن يعمل معاً لتطوير أدوات مفيدة من خلال المزيد من النقاش حول هذه المسألة.

السيد شريفوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الذي حدث في مقديشو مؤخراً، وأعرب عن تعازينا لأسر ضحايا هذا العمل المشين.

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لرئاسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الجارية اليوم بشأن المسألة الهامة جداً ألا وهي منع نشوب الصراعات والموارد الطبيعية. وأود أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، وجميع المتكلمين الآخرين على إحاطتهم الإعلامية الثاقبة.

يتم التسليم على نطاق واسع بأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وإدارتها بشكل غير فعال، ولا سيما غير المتجددة منها، يمكنهما أن يسببا تحديات خطيرة للسلام والأمن الدوليين، عن طريق إثارة الصراعات في جميع أنحاء العالم أو تصعيدها أو إطالة أمدها. وثمة مشاكل تعمل على تفاقم هذه الظاهرة، التي كثيراً ما تقترب من زيادة التنافس على الموارد الشحيحة المتجددة، من قبيل التدهور البيئي، والنمو السكاني، وتغير المناخ.

الخاصة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، تُدين رواندا بشدة الاعتداء على مجمّع الأمم المتحدة في مقديشو. ونقدّم تعازينا الصادقة للعائلات المكلمة.

وإنني أود أن أشكركم مجدداً، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة وإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2013/334، المرفق) التي تشكّل أساساً لمناقشتنا اليوم. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام السيد إلياسون، والسيدة أنستي، والسيد عنان والسيدة غرينسبان على إحاطتهم الإعلامية.

إنّ مجلس الأمن في الأشهر الثلاثة الماضية، بدءاً من رئاسة رواندا في نيسان/أبريل، وأثناء رئاسة توغو في أيار/مايو، شُغل بسلسلة من المناقشات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات. وبهذه الروح، نعتقد أنه يجدر بالمجلس إيلاء الاهتمام لعوامل مثل سوء إدارة الموارد الطبيعية التي ظلت سبباً للحروب واستُخدمت لتأجيج النزاعات. فهذه المناقشات ستمكّن المجلس من أن يدرك بشكل أفضل العلاقات بين النزاعات والموارد الطبيعية، بما يعزز تدابير تدخّل الأمم المتحدة في المناطق المعرضة لمثل هذه النزاعات.

ولا ريب في أنّ هبات الموارد الطبيعية بقيت تشكل الركن الاقتصادي الأساسي الذي يمكن حكومات البلدان المختلفة من الارتقاء ببرامج تنميتها وانتشال مواطنيها من الفقر. ويصدق هذا على الدول التي تعلّمت فنّ الإدارة الفعّالة للمصلحة العامة. ولدينا أنظمة قيد التنفيذ لضمان التوزيع الشفّاف والعادل للموارد. ومن نافلة القول إنّ هذه الموارد كانت نعمة للبعض ونقمة للآخرين في بعض أرجاء العالم، بما فيها منطقتي، أفريقيا. إذ إنّ أجزاء عديدة من أفريقيا ما فتئت ترزح تحت وطأة الفقر المدقع، مع نمو اقتصادي ضعيف، يواكبه مستوى معيشي أدنى. وليس صحيحاً القول إنّه كلما

فادحة. وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور الهام لمختلف الآليات الطوعية لأصحاب المصلحة المتعددين، التي تشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك على وجه الخصوص مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وتعتقد أذربيجان، كونها أول بلد يمثل هذه المبادرة، أن وضع معايير عالية من الشفافية والمساءلة في الصناعات الاستخراجية أمر حتمي للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل، والتنمية المستدامة في بلد ما.

ويجب التصدي لمعظم المشاكل المتصلة بالموارد الطبيعية في سياق الصراعات الداخلية. فمن خلال لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء، ما فتئ مجلس الأمن ممسكاً بهذه المسألة في بعض البلدان المدرجة في جدول أعماله. ولكن من الضروري لأثر الموارد الطبيعية في الصراعات بين الدول، لا سيما استغلال الدول غير المشروع لهذه الموارد في انتهاك للقانون الدولي، أن يولى أيضاً الاعتبار الواجب من المجلس خلال عمله المواضيعي.

وفي حالة الاحتلال العسكري الأجنبي من جانب إحدى الدول للأراضي المعترف بها دولياً لدولة أخرى، تميل الأولى إلى أن تنشط في استغلال الموارد الطبيعية للبلد الواقع ضحية العدوان، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار فادحة بالملتملكات والبيئة والاقتصاد. وهذه الممارسة وغيرها من الأنشطة غير القانونية في الأراضي المحتلة تجري بهدف واحد ألا وهو تدعيم المكاسب العسكرية، ومنع السكان المطرودين من العودة إلى ديارهم، وعرقلة الجهود الجارية في سبيل تحقيق السلام.

وتصبح هذه الانتهاكات أكثر فظاعة عندما تسعى الشركات الأجنبية إلى المشاركة في أنشطة غير مشروعة مخالفة للالتزامات القانونية الدولية في بلدانها. لذلك، يجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تكون متيقظة وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك الجزاءات المحددة الهدف، كي تحول دون مشاركة الكيانات المملوكة للدول والكيانات

إن منظومة الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام، إلى جانب الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، يمكنها توفير دعم جماعي وإدارة فعالة للموارد الاستخراجية. ومن الأساسي للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تدأب على العمل دعماً لتنفيذ المبادرات الطوعية مثل عملية كيمبرلي، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومبادرة الإبلاغ العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمبادئ التوجيهية للتنمية من أجل المؤسسات متعددة الجنسيات واتفاق الأمم المتحدة العالمي. ولضمان إدارة الموارد الطبيعية الخاضعة للمساءلة، أعدت حكومة رواندا، على سبيل المثال، آلية تحقق للمساهمة في تحديد مصادر الموارد المعدنية في أراضيها. ووضعت هيئة الجيولوجيا والتعدين في البلد علامات تشير إلى مواقع المعادن ومخططات بيعها، بهدف كبح الاتجار غير القانوني بالمعادن المؤججة للتزاع، مثل القصدير والتنتالوم ومشتقاته. وتضمن الحكومة أن المعادن من رواندا قد تمّ التحقق منها وتعقبها من منشأ مصدرها إلى أماكن صهرها. ونحن نشجع بلدان المنطقة على اعتماد تدابير مماثلة يمكنها أن تسهم في شفافية التجارة المعدنية في المنطقة.

ويمكن للجنة بناء السلام، من خلال تشكيلاهما المختلفة، أن تستخدم نفوذها لضمان إدراج الاعتبارات الخاصة بالموارد الطبيعية في مداولاتها. كما يمكنها أن تعزز بشكل خاص أهمية الإدارة الفعالة، وتدمج الاستنتاجات ذات الصلة في الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام، التي تُعدّ مع البلدان في جداول أعمالها.

وختاماً، أود أن أؤكد طلب رواندا إلى الأمم المتحدة أن تركز أكثر على بناء المؤسسات والقدرات للبلدان المحتاجة، وأن تضمن لتوظيف الموارد الطبيعية أن يعزز التنمية الوطنية ويوطد السلام والأمن، مع الاحترام الكامل لسيادة تلك البلدان وحققها في إدارة واستغلال مواردها الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سادلي الآن بيان بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة.

امتلك البلد موارد أكثر، كان نموه الاقتصادي وازدهاره أكبر. فما السبب في هذه الحالة؟

إنّ التحدي يكمن في مدى كفاءة توظيف الموارد المتاحة لتحسين المستويات المعيشية للسكان. ولا بد أن تُوجّه جميع جوانب إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها لخدمة الشعوب. وحقيقة الأمر هي أنّ استغلال الموارد في أفريقيا أفاد الشركات متعددة الجنسيات بدلا من تنمية المجتمعات المحلية. ولا مفرّ من التزاع حيث الاستثمار في الموارد الطبيعية يوسّع الهوة بين الأغنياء والفقراء بدلا من ردمها، ويُفيد النخبة بدلا من السكان جميعا. وكانت النتيجة دائما في نهاية الأمر أنّ الفئات المهمّشة الساعية إلى الإنصاف من الظلم تصطدم بأولئك المستفيدين من المشاريع التجارية. ثم تندلع الاشتباكات بين الحكومات وجماعات الميليشيات والأطراف الأخرى المقاتلة من أجل ملكية الموارد والسيطرة عليها.

وترى رواندا أنّ إعادة بناء الحوكمة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتحسين الشفافية والمساءلة، وتشجيع مشاركة السكان المحرومين، يمكن أن تؤدي حقا إلى إدارة فعالة وعادلة للموارد الطبيعية.

ومن المؤسف أنّ الاستثمار غير القانوني لمثل تلك الموارد يمكن أن يكون عاملا في إطالة أمد التزاع وتأجيجه في بعض الحالات، في منطقة الاستغلال، وعبر حدود البلدان المجاورة أحيانا على السواء. ولدينا سيناريو في منطقة البحيرات الكبرى، حيث جماعات الإبادة الجماعية أو الجماعات المسلحة الإرهابية، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، استخدمت الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجعل عدم الاستقرار في ذلك البلد يؤثر على جيرانه، بما يشمل رواندا. ومثل هذه الأحداث تستدعي اهتمام مجلس الأمن بغية ضمان ألاّ يصبح سوء إدارة بلد ما للموارد الطبيعية مصدر معونة مالية للعناصر الإجرامية.

أن يلتزموا ببناء مؤسسات قوية وشفافة وشاملة، لضمان ألا تقع صناعاتها الاستخراجية فريسة الفساد، أو تصبح مصدرا للتراث. والقطاع الخاص والمجتمع المدني شريكان أساسيان في هذا المسعى. فينبغي للقطاع الخاص أن يضمن أن عملياته تحترم حقوق الإنسان وتأخذ في الحسبان احتياجات المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال تنفيذ المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كما يمكن للمجتمع المدني النشط والحيوي أن يُسلط الضوء على الفساد، ويضمن خضوع الشركات والحكومات الوطنية للمساءلة بشأن كيفية إدارتها للصناعات الاستخراجية.

وبالأمس، في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، أقرّ القادة بقدرة الموارد الطبيعية بصفتها مُحركًا رئيسيًا للنمو المستدام القوي إذا أُديرت بمسؤولية. وقد اتفقوا على اتخاذ إجراء يرتقي بالمعايير العالمية لشفافية المستخرجات، وعلى إحراز التقدّم نحو معايير الإبلاغ العالمية المشتركة، للبلدان ذات الصناعات الاستخراجية المحلية الكبرى، وللمواطن الشركات الضخمة متعددة الجنسيات على السواء.

وفي السنوات الأخيرة، أسهم عدد من المبادرات الدولية في تعزيز آفاق الشفافية، وقد أقرّها مجموعة الثمانية أمس. ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مثال باهر على ذلك، وإني فخور بأنّ المملكة المتحدة قد وقّعت عليها في هذه السنة. وبالمقابل، أحرز نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، منذ بدايته قبل ١٠ سنوات، تقدّمًا هائلًا في الحدّ من تدفّق عائدات الماس إلى جماعات المتمردين.

ويقدر أن ماس التزاع يمثل في الوقت الحالي جزءا من واحد في المائة من التجارة الدولية في الماس. وتساعد توجيهاً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة من قبل الشركات المتحلية بروح المسؤولية

إنني أود أن أشكر نائب الأمين السيد إلياسون، والسيد كوفي عنان، والسيدة كارولين أنستي والسيدة ريبكا غرينسبان على إحاطتهم الإعلامية الوافية اليوم.

كما أود أن أبدأ بالإعراب عن خيبة أمل المملكة المتحدة لأنّ المجلس لم يستطع التوافق على بيان رئاسي بشأن هذه المسألة الحرجة. وأود كذلك أن أتناول مباشرة شواغل بعض الزملاء في المجلس لكون مسألة الموارد الطبيعية المؤجّجة للتراث تقع خارج إطار ولاية مجلس الأمن. فمن الواضح أنّ هذا غير صحيح. وكما أشار اليوم معظم أعضاء المجلس تقريبا، كان على المجلس في أحيان كثيرة أن يتعامل مع تداعيات الإدارة السيئة للموارد الطبيعية، وهناك عدد كبير من البلدان على جدول أعمال المجلس، حيث الإدارة الضعيفة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية أديا دورا في إثارة التزاع أو إطالة أمده أو تعصيده.

وليس من المحتمّ طبعاً للبلد الذي يحظى بالموارد الطبيعية أن يخضع للتراث. بل على نقيض ذلك، إنّ نعمة النفط أو الغاز أو المعادن تتيح فرصة حقيقية للنمو والازدهار. لذا، يتعيّن على المجلس أن يستخدم جميع الوسائل في مجموعة أدواته لدعم البلدان في الاستفادة من مثل تلك الفرص. ويمكن لأنظمة الجزاءات وأفرقة الخبراء الفعالة تأدية دور هامّ في الحدّ من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وحيثما وُجِدَت بعثات مفوّضة في بلدان تنعم بالموارد، يمكن للأمم المتحدة تقديم مشورة سياسية رفيعة المستوى، ودعم الحكومات الوطنية بشأن هذه المسائل، والمساهمة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية، وتعزيز سيادة القانون ومعالجة الفساد. ولتنفيذ ذلك بفعالية، يتعيّن على البعثات أن تعمل بتنسيق وثيق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة.

لكنّ دعم الأمم المتحدة للحكومات الوطنية ليس سوى جزء واحد من الصورة. فعلى القادة في البلدان المحظية بالموارد

اعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد فريس باخ (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشارك الآخرين اداة الهجوم الارهابي الذي وقع اليوم على مكاتب الأمم المتحدة في الصومال بأقوى العبارات الممكن وان يعرب عن تعازينا الصادقة. وهو عمل جبان لن يعيق انشاء الصومال التي تنعم بالسلام والاستقرار.

وبالنيابة عن بلدان الشمال الاوروي أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، يشرفني أن اخاطب المجلس بشأن المسألة الهامة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والمواد الطبيعية. وتستحق المسألة اهتماما جديا وهي أيضا علامة على دبلوماسية وقائية فعالة.

ارجو ملاحظة أن صيغة أكثر تفصيلا لهذا البيان يجري تعميمها.

وكثيرا ما تنطوي الاسباب الجذرية لاندلاع أي نزاع عنيف واستمراره على نمط معقد للعوامل السياسية والاقتصادية. ومن المفارقة أن العديد من اشد البلدان فقرا وتضررا من النزاع في الوقت نفسه غنية للغاية بالموارد الطبيعية. وعلينا أن نسعى بجدية لكفالة أن تصبح الموارد الطبيعية قوة للتغيير الايجابي والتنمية.

ولاستخراج الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة تداعيات عديدة، ليس أقلها التدفقات المالية غير المشروعة، التي تؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية. وتؤدي تلك التدفقات إلى تقويض بناء الدولة وفي نهاية المطاف تقويض الديمقراطية وتشجيع الفساد وتسفر عن ضعف الاستثمار وتسهيل الجريمة والارهاب وزعزعة استقرار النظام المالي، على سبيل المثال لا الحصر.

ويلزم الحكومات والمائجين والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تتخذ نهجا متعدد الواجهه ومتكاملا في معالجة

في توريد المعادن القادمة من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة المخاطر - والمملكة المتحدة احد مناصريها الرئيسيين - على بناء سلاسل امداد تتسم بالشفافية، وهي بدورها تساعد الشركات على احترام حقوق الانسان.

واعتمد عدد من البلدان المدرجة في جدول اعمال المجلس تلك المبادرات، وينبغي أن نتأكد من أن الأمم المتحدة مجهزة لتنفيذها. وتضطلع المملكة المتحدة بدورها. فعلى سبيل المثال، نحن نقدم الدعم لسيراليون وافغانستان لمساعدتهما في وضع التشريعات المناسبة لقطاعيهما للتعددين، وبناء قدراتهما على التفاوض بشأن العقود مع القطاع الخاص وارساء مهام مراجعة مستقلة. وسنستخدم رئاستنا للمبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان في اذار/مارس ٢٠١٤ لتحسين الشفافية والمساءلة في تنفيذ هذه المبادئ.

إن أي ثروة طبيعة ترافقها اخطار كبيرة. ويمكنها أن تجلب مخاطر كبيرة، لا سيما في البلدان المتأثرة بها. وعلى مجلس الامن أن يكون مستعدا للتصرف حينما تؤدي تلك الاخطار إلى تهديد السلام والامن. ولكن علينا أيضا أن ننظر إلى الموارد الطبيعية باعتبارها فرصة للبلدان الخارجة من النزاع. واذا احسنت ادارة هذه الموارد، يمكنها أن تصبح عاملا رئيسيا لتحقيق الازدهار والنمو والاكتفاء الذاتي. وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتحقيق هذا.

استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الامن.

اشكر السيد عنان على اسهامه واشترآكه في مناقشة اليوم.

اود أن اذكر المتكلمين بان يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز اربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها الخطية وان تدلي بصيغة مختصرة لدى أخذ الكلمة في القاعة.

نقمة. ولذلك نشجعها على الانخراط بشكل تفاعلي في المبادرات الطوعية في هذا المجال - وهي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كيمبرلي والمبادئ التوجيهية في مجال الاعمال التجارية وحقوق الانسان واتفاق الأمم المتحدة العالمي. وفي ذلك الصدد نحن بحاجة إلى عمليات استشارية متعددة الاطراف الفاعلة ومشاركة الشباب والنساء والفئات المهمشة.

ونشيد بالأمين العام على اقتراحه بإنشاء مرفق للشراكة. ونرى أن المؤسسات المالية الدولية تضطلع بدور بالغ الأهمية للشراكة في ادارة الموارد الطبيعية. واجراء استعراضات للدخل العام والانفاق العام امر بالغ الأهمية، مثلها مثل انشاء الاطر والاجراءات اللازمة.

ويجب علينا تعزيز الهياكل المحلية القائمة التي تشجع التعدين غير المرتبط بالتراخ مثل الآلية الاقليمية لإصدار الشهادات التابعة للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى ومبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة من قبل الشركات المتحلية بروح المسؤولية في توريد المعادن القادمة من المناطق المتضررة من التراخات والمناطق الشديدة المخاطر.

وعلى المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، أن يسعى جاهدا لتحسين التنسيق في الميدان ودعم تنفيذ مبادرة ومبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة وعلى الشركاء الدوليين ضمان معرفة وكالاتهم ومكاتبهم الميدانية للتوجيهات وتنفيذها بصورة افضل.

واخيرا، يضطلع المجتمع المدني بدور فعال في تسوية التراخات وفي احضاع الدول والاعمال التجارية للمساءلة. وفي ذلك الصدد، على المجتمع المدني ووسائل الاعلام الحرة أن تعمل رقبيا لرصد الامتثال للمعايير وترتيبات الرقابة بغية تحسين الشفافية في الصناعات الاستخراجية وفي ادارة الحكومات لإيرادات الموارد.

التراخات فيما يتعلق بالموارد الطبيعية غير المتجددة. اولا، ينبغي أن يراعي ذلك النهج انشاء اطار تنظيمي لإدارة الموارد الطبيعية وانفاذه. ثانيا، لا بد من ايلاء الاهتمام للشفافية والمساءلة في انفاق القطاع العام. ثالثا، تقوم حاجة إلى اصلاح قطاع الامن واتخاذ نهج لسيادة القانون، بما في ذلك تدريب الشرطة وادارة الحدود والحوكمة والادارة السليمة للمالية العامة وحقوق الانسان والحقوق في الاراضي.

ويعمل بفعالية عدد من العمليات السياسية والاطراف الفاعلة - والعديد منها تدعمه بلدان الشمال الاوروي - في مجال منع نشوب التراخات والموارد الطبيعية. واحد الاطراف الفاعلة المحوري الذي نود أن نبرزه هو لجنة بناء السلام، التي تضطلع بدور هام في تشجيع وتعزيز الاتساق والتنسيق وتبادل المعرفة على جميع المستويات، وبين العمليات واصحاب المصلحة الذين يتسمون بأهمية قصوى.

وارحب بمناقشة اليوم بصفتي الرئيس المشارك للحوار الدولي بشأن بنا السلام وبناء الدولة، بالتراخ مع وزير مالية تيمور - ليشتي، الذي تلتزم به جميع بلدان الشمال الاوروي. وتحدد الخطة الجديدة للانخراط في الدولة الهشة، المنبثقة عن الحوار الدولي، خمسة اهداف لبناء الدولة، من ضمنها انشاء مهام اقتصادية لكفالة إيرادات الدولة التي بدورها تضمن ايصال الخدمات العامة. وفي ذلك الصدد، فان الادارة العادلة لموارد الدولة مدرجة في جدول الاعمال باعتبارها من العوامل الاساسية التي تسهم في تحقيق السلام الدائم والمستدام بوصفه لبنة البناء الرئيسية لتحقيق التنمية الطويلة الاجل.

واود أن ابرز أهمية احترام الاستراتيجيات التي تقودها البلدان وتملكها البلدان. ومن الأهمية البالغة. يمكن أن ندعم الاعمال الريادية التي تضطلع بها مجموعة الدول الهشة السبع. وللأعمال التجارية مصلحة واضحة في تعزيز السلام والامن والاستقرار وفي كفالة أن تصبح الموارد الطبيعية نعمة، وليس

النظر إلى عمل مجلس الأمن في هذا الإطار. وبينما نسلم بأنه قد يُطلب إلى مجلس الأمن فرض تدابير قسرية، مثل الجزاءات، نعتقد أنه ينبغي ممارسة مثل هذه التدابير بحذر شديد وعدم استخدامها إلا لدعم استئناف الحوار السياسي والمفاوضات للتوصل إلى حل سلمي.

ودور المجتمع الدولي في دعم المنظمات الإقليمية والبلدان ذات الموارد الطبيعية يمثل عاملاً آخر لضمان منع نشوب الصراعات أو حلها. وعلى سبيل المثال، فقد اعتمد الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨ الرؤية الأفريقية للتعددين. ودعم شركائنا الدوليين سيمتد أيضاً إلى مساعدة الدول على بناء مؤسسات حكومية قوية وشفافة وحاضنة للمساءلة، يمكنها تنظيم الصناعات الاستخراجية. ودور لجنة بناء السلام في غاية الأهمية أيضاً لدعم الدول الخارجة من الصراع لبناء القدرات اللازمة للإدارة الفعالة لمواردها الطبيعية وضمان احترام الملكية الوطنية.

وهناك أمثلة عديدة لبلدان شتى مصدرة للموارد ومستقرة إلى حد كبير، ساهمت الموارد الطبيعية في نموها الاقتصادي على المدى الطويل. وفي تلك البلدان، لم تؤد الموارد التي توافرت لها بالضرورة إلى نشوب صراع عنيف. وبدلاً من ذلك، شهدنا تحسينات كبيرة في نوعية حياة الشعب. ومن الواضح أن الآلية التي تتسبب الموارد الطبيعية من خلالها في نشوب الصراع لها جذور عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن الأهمية المُسلم بها لتوجيه وإدارة الموارد الطبيعية بوصفها الأدوات الأساسية لمنع نشوب الصراعات ينبغي أن تدفع البلدان إلى إعداد استجابات فعالة للتحديات الناجمة عن سوء إدارة الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، فإن التشريعات واللوائح الوطنية للإدارة الفعالة للموارد الطبيعية في غاية الأهمية لضمان تقليل المخاطر الناشئة عن الموارد الطبيعية. والتدابير المضادة مثل تقاسم الإيرادات واستئناف الإنفاق الاجتماعي ومبادرات الشفافية ومكافحة الفساد هي بعض الوسائل للحد من التوترات والصراعات، إن لم يكن تجنبها.

فلتوحدنا هذه المسألة الهامة ولتجربنا على بذل جهود أكبر في المستقبل. وللأسف، لم يصدر المجلس اليوم أي بيان بشأن هذا الموضوع الهام، ولكننا نشكره على الحوار والمناقشة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الان لممثل جنوب افريقيا.

السيد مامابولو (جنوب افريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشاطر الآخرين ادانتهم للهجمات المؤسفة على مجمع الأمم المتحدة في مقديشوا واشتمزازهم منها. ونعرب عن مواساتنا لجميع المتضررين.

ويود وفد بلدي أن يشكر رئيس المجلس على عقد هذه المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية. كما نود أن نشكر نائب الامين العام يان الياسون، ووكيلة الامين العام والمديرة المعاونة لبرنامج الأمم الانمائي، ريبيكا غرينسبان، والمديرة التنفيذية للبنك الدولي كارولين أنستي والسيد كوفي عنان رئيس فريق التقدم الافريقي على البيانات التي ادلوا بها للمجلس صباح هذا اليوم. وللأسف، تشكل الموارد الطبيعية احد العوامل التي تسهم باستمرار في تأجيج عدم الاستقرار والنزاعات في جميع ارجاء العالم. وينبغي للبلدان التي تتمتع بموارد طبيعية أن تسخر تلك الموارد القيمة للغاية بصورة مثالية لتحسين الاحوال الاجتماعية - الاقتصادية. وترى جنوب افريقيا انه يقع على المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، التزام بالقضاء على العوامل السلبية وراء النزاعات داخل الدول التي يؤججها الصراع على الموارد الطبيعية. وفي اغلب الاحيان تعصف النزاعات بالدول بتدمير البنية الاساسية المتخلفة النمو بالفعل وتؤدي إلى تقويض بناء السلام وتأجيج النزاعات بالتنافس للحصول على الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، نعتقد أن جزاءات المجلس أداة هامة للمجتمع الدولي لضمان ألا تؤدي الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية إلى زيادة تأجيج الصراعات. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ماشادو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن انضم إلى المتكلمين الآخرين في إدانة الهجوم المروع على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو وفي الإعراب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا.

بشأن القضية المطروحة علينا اليوم، كما هو الحال في العديد من القضايا الأخرى، فإن الصلة بين الأمن والتنمية والسلام المستدام واضحة تماما ومن المناسب لهذه الهيئة أن تواصل التدبر في تلك العلاقة الحاسمة.

وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون والسيد عنان على إحاطتهما الإعلاميتين.

وقد سبق لهذا المجلس أن نظر في الصلة بين الموارد الطبيعية ومنع نشوب الصراعات. ومن المهم أن يفكر المجلس مليا في عدد من العناصر الهامة في المناقشة الجارية حول كيفية الحيلولة دون تغذية الموارد الطبيعية للصراع المسلح والاعتراف بأن استراتيجيات بناء السلام يمكن أن تؤدي دورا في توجيه استغلال الموارد الطبيعية نحو التنمية المستدامة وتحقيق فوائد ملموسة للسلام.

ومن المهم بالتأكيد أن يسهم المجلس، في إطار اختصاصاته، في مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها فيما يتعلق بالصراع المسلح. وفي الوقت نفسه، وكما هو مُسلم به على نطاق واسع، لا توجد أية روابط ضرورية أو آلية بين استغلال الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة. بل على العكس، فإن هذه الموارد تمثل بصفة عامة مصدرا هاما للرخاء والاستقرار ويجب النظر إليها على هذا النحو.

ومن المهم للغاية أيضا أن ننظر في الطلب الدولي على الموارد الطبيعية بوصفه جزءا هاما للغاية من جهدنا الجماعي

ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ مثال لمثل هذه الآلية. فهذه العملية التي تجمع بين أصحاب مصلحة متعددين وتقرها الأمم المتحدة، والتي تتشرف جنوب أفريقيا برئاستها في هذا العام، تضم أكثر من ٥٠ حكومة والاتحاد الأوروبي وصناعة الماس والمجتمع المدني. ووضعت العملية مجموعة من معايير الحد الأدنى الدولية المقبولة للنظم الوطنية لشهادات المنشأ المتصلة بالتجارة في الماس الخام. ويضمن نظام شهادات المنشأ عدم تمويل تجارة الماس الخام لأعمال العنف التي تشنها الحركات المتمردة وحلفاؤها، سعيا إلى تفويض الحكومات الشرعية. وفي هذا العام، نحتفل بمرور عشر سنوات على تنفيذ عملية كيمبرلي على الصعيد الدولي. ويجب أن نعترف بأن عملية كيمبرلي تقوم بدور هام في وقف تدفق الماس الخام من مناطق الصراع التي يسيطر عليها المتمردون، مما يسهم إلى حد كبير في جهود السلام. وقد كان لعملية كيمبرلي أيضا تأثير إنمائي كبير في تحسين حياة السكان الذين يعتمدون على تجارة الماس الخام.

وختاما، فإن جنوب أفريقيا تسلم بأن التحولات البعيدة المدى في النظام الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الأخيرة أوجدت شكلا جديدا تماما لأسواق الموارد الطبيعية والعلاقات التجارية، فضلا عن المنافسة على الندرة الحقيقية أو المتصورة للموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات الأساسية ينبغي ألا توفر ذريعة لأحد لتجاهل الصراع الذي تسبب فيه الفساد على الصعيد الدولي في قطاع الموارد الطبيعية. وينبغي ألا نتجاهل حقيقة أن الأطراف المشاركة في الصراع المسلح قد هيأت إمكانيات للوصول إلى الأسواق الخارجية للعالم المتقدم النمو لبيع هذه الموارد. وذلك يجعل دور التجار وشركات النقل والمصارف الدولية والشركات عبر الوطنية جزءا بالغ الأهمية من هذه المناقشة. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومات الوطنية للجهات الضالعة في التجارة مع المتمردين والمهربين وتجار الأسلحة يجب عليها أيضا مساهمة الكيانات المشاركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا. السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الذين أدانوا الهجوم الإرهابي على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو، وأعبر عن تعازي لأسر القتلى والمتضررين.

إن الإدارة الفعالة والشفافة للموارد الطبيعية أمر مهم. فلا تزال الموارد الطبيعية توجج الصراعات داخل الدول وبينها على حد سواء. تزرع العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية تحت الفقر بسبب سوء إدارة هذه الموارد وكذلك الفساد. ولذلك فإننا نرحب بمناقشة اليوم المفتوحة ومبادرة المملكة المتحدة لبحث طرق كيفية تعزيز إدارة مسؤولة للصناعات الاستخراجية - في سياق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. يؤسفنا كذلك أنه لم يتم الاتفاق على مشروع بيان رئاسي.

تعرب ألمانيا عن تأييدها للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق. أود أن أشدد على النقاط التالية.

إن الشفافية المالية في الصناعات الاستخراجية والشفافية في العرض في حالة الواردات المعدنية من مناطق الصراع هما، في رأينا، حاسمان في المساعدة في التقليل من احتمال نشوب صراع وفي ردع الفساد. لذلك تؤيد ألمانيا مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كمبرلي، ونحن نرحب كثيرا بالمناقشة التي جرت في قمة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى.

قمنا بتأييد تحديد معايير واضحة لبذل العناية الواجبة لسلسلة الإمداد للشركات التي تستخدم المعادن الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بفعالية في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، تقود ألمانيا مبادرة مصادقة وإمكانية تتبع لإنشاء سلاسل تجارة مصادق عليها في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية للمعادن والموارد الطبيعية، تعزيزا للجهود

لمنع الموارد الطبيعية من تأجيج الصراعات المسلحة. وفي عام ١٩٩٨، وفي التقرير المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318)، لفت الأمين العام عنان الانتباه إلى التأثير المحتمل للمصالح التجارية في قطاع الموارد الطبيعية على نجاح أو فشل جهود السلام. ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم بالتأكيد.

والآن قد حان الوقت لمواصلة التعبير بوضوح عن منع نشوب الصراعات وجانب الطلب من المعادلة. والعناية الواجبة هي بالتأكيد أداة هامة في هذا الصدد، وقد ساعدت في معالجة هذه المشكلة. غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهد لتحديد وسائل جديدة لوقف تأجيج هذه الموارد للصراعات المسلحة. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يكون أمرا هاما في مواصلة التفكير والعمل داخل مجلس الأمن، وكذلك في الجمعية العامة ولجنة بناء السلام.

والاستغلال السليم للموارد الطبيعية يمثل، بالنسبة للعديد من الدول في حالات الصراع أو ما بعد الصراع، أهم أداة منفردة للتنمية الاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يقوم، في إطار اختصاصاته، بالمزيد من أجل مساعدة هذه البلدان. ويجب أن نساعد على تعزيز الملكية الوطنية ومؤسسات الدولة اللازمة لممارسة الرقابة الوطنية على الموارد الطبيعية، وكذلك لإعداد أو تدعيم سياسات لضمان أن تخدم الصناعات الاستخراجية التنمية دائما وليس الحرب. وعندما تُمارس سيادة الدولة بالكامل في استغلال الموارد الطبيعية، تقل فرص إساءة استعمالها لتأجيج الصراع.

ختاما، تكرر البرازيل ذكر دعمها للإجراءات والاستراتيجيات - هنا وفي منتديات أخرى، مع كامل الاحترام لولايات كل منها - التي تساعد على ضمان أن تكون الموارد الطبيعية في الدول المتأثرة بالصراعات أداة قوية للتنمية مع العدالة الاجتماعية، ومن ثم الاستقرار والسلام.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الجزاءات ضد المتاجرين في الموارد الطبيعية والشركات التي تتعامل مع الجماعات المسلحة يمكن أن تسهم في تعزيز الإدارة الفعالة للصناعات الاستخراجية. تساعد نظم الجزاءات القائمة، بما في ذلك النظام الخاص بجمهورية الكونغو الديمقراطية. في تطبيق هذا الخيار. ينبغي تطبيقه حيثما كان ذلك مجديا. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نلفت الانتباه إلى أمر يثير قلقا متزايدا، وهو مثله مثل الموارد الطبيعية عندما لا تدار بفعالية، يسهم في الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة - ألا وهو الصيد الجائر والتجارة غير المشروعة في الحياة البرية. نحن بحاجة ماسة إلى استراتيجيات جديدة وإلى المزيد من الجهود الدولية للتصدي للزيادة في الاستغلال غير المشروع للحياة البرية. ستكون دراسة خيارات الأمم المتحدة في معالجة التأثير السلبي للصيد الجائر على السلم والأمن في لب مناقشات منتدى سياسات تقوم بتنظيمه غدا بالتعاون مع معهد السلام الدولي في مقر المعهد. نتوجه بالدعوة إلى الدول الأعضاء لحضور المنتدى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوغندا.
السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الآخرين في إدانة الهجوم الوحشي والجبان على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو، وأتوجه بتعازي إلى جميع ذوي الضحايا.

وأود أن أشيد بكم وبوفد المملكة المتحدة على قيادتكم لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن موضوع منع نشوب الصراعات والموارد الطبيعية المهم. كما نشكر نائب الأمين العام السيد يان الياسون، ورئيس الفريق المعني بتقديم أفريقيا السيد كوفي عنان، والمديرة الإدارية للبنك الدولي السيدة كارولين أنستي، ووكيلة الأمين العام والمديرة المرافقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة ريكا غرينسبان، على إحاطتهم المتعمقة.

التي تبذلها سلطات التعدين المحلية والمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

ومع ذلك، لا يمكن لهذه الحلول التقنية وحدها أن توقف التجارة في المعادن عن تأجيج الصراعات. فذلك يتطلب حكما مؤسسا على سيادة القانون في الدول المصدرة للموارد حتى تكون هناك جدوى من مثل هذه الحلول التقنية. وفي هذا السياق، لا غنى عن القدرة الكافية لضمان الامتثال

لا بد من محاربة الفساد وإنهاء الإفلات من العقاب. وينبغي ترتيب تعاون أوثق بين البلدان التي تنشط فيها العناصر الفاعلة في استغلال واستخدام الموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بآليات العناية الواجبة، لا بد من ضمان جودة واستقلال التدقيق والمراجعة. ولهذا تتطلب معالجة مشكلة معادن الصراع حولا سياسية كذلك مع اتخاذ مزيد من الخطوات.

في أفريقيا، للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الاضطلاع بدور هام في هذا المجال. ترحب ألمانيا بجهودها وتدعمها، فضلا عن أنها تخطط للعمل على تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد المعدنية في عدد من البلدان. كذلك تدعم ألمانيا الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يساعد الشركات والمستثمرين ويسهل المناقشات البناءة حول كيفية الانخراط في المناطق المتضررة من الصراع والمناطق عالية الخطورة امتثالا لمعايير الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ مكافحة الفساد وحقوق الإنسان واحترام البيئة.

ويظل دعم الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة أمرا ضروريا. نود تحديدا أن نشجع لجنة بناء السلام على الانخراط في بناء قدرات الإدارات الوطنية لأن التنفيذ الناجح لمبادرات المراقبة والتنظيم يعتمد على إدارات فاعلة وعلى سلامتها. مشاركة لجنة بناء السلام في دعم مكافحة الفساد في البلدان المتضررة أيضا حيوية.

مثل المعادن والوقود، التي تميل إلى أن يكون بها نمو اقتصادي أقل ونواتج إنمائي أسوأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية الأقل.

ثالثاً، يمكن للموارد الطبيعية أن تتسبب في النزاعات داخل البلدان، وغالباً ما تعمل على ذلك، إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم، حيث تتقاتل الجماعات والفصائل المختلفة من أجل حصصها، في حين أنه قد تنشأ صراعات أخرى من محاولات السيطرة على الموارد واستغلالها أو تخصيص الإيرادات الناتجة عنها. وفي حالات أخرى، الحصول على إيرادات الموارد الطبيعية من قبل الأطراف المتحاربة من خلال الاستغلال غير المشروع يمكن أن يتسبب في الصراعات أو يطيل أمدها.

وهناك أيضاً حالات نزاع قد تنشأ داخل الدول على الموارد الطبيعية.

ولذلك، نود أن نشدد على ضرورة تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال تقاسم أفضل الممارسات والإجراءات مثل صناديق تحقيق الاستقرار وبرامج التنمية دون الإقليمية ونظم تقاسم العائدات ومبادرات الشفافية. وثمة تدابير إضافية، من بينها البرامج المحلية للتعويض عن الآثار السلبية لاستغلال الموارد عن طريق برامج للحماية البيئية وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل.

ختاماً، فإننا ندرك أهمية برامج ومبادرات رصد وتوثيق السلع الأساسية، مثل عملية كيمبرلي ومبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، وغيرها من الأدوات التي تستهدف الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال توعية القطاع الخاص والأطراف المعنية كافة. وفي نفس الوقت، تشدد أوغندا على ضرورة النهوض بالتجارة المشروعة في الموارد الطبيعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يونيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

نحن نسلم بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً ويعزز بعضها بعضاً. في هذا السياق، لا بد من تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان أن يتم منع الصراعات من خلال استراتيجيات شاملة تعالج أسبابها الجذرية. يود وفد بلدي أن يشدد على أن المسؤولية الرئيسية في منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الدول الأعضاء كل على حدة وأن المبادرات المتخذة ضمن الأطر الإقليمية أو دون الإقليمية أو ضمن إطار الأمم المتحدة ينبغي أن تدعم وتكمل أدوار الحكومات الوطنية.

لقد أظهر الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد عزمه على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في القارة، بما في ذلك من خلال الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء والنظام القاري للإنذار المبكر وفريق الحكماء وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وفيما يتعلق بمسألة منع نشوب الصراعات والموارد الطبيعية، أود أن أذكر أربع نقاط. أولاً، توفر الهبات الطبيعية وتسخير الموارد الطبيعية - المعادن، والمياه ومصائد الأسماك، والغابات، والنفط، والغاز الطبيعي والفحم وهلم جرا - للبلدان فرصاً كبيرة للتنمية الوطنية. تؤكد أوغندا من جديد مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية بوصفه حقاً غير قابل للتصرف يجب أن يمارس لمصلحة التنمية الوطنية ورفاه السكان.

ثانياً، عندما تدار الموارد الطبيعية للبلدان بشكل جيد وتستخدم الإيرادات المتولدة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في المجالات الحيوية مثل التنويع الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة، فإن العديد من الفوائد تنتج عن ذلك. وهذه تشمل خلق فرص للعمل وتحسين مستوى المعيشة، وهي بدورها تسهم في إرساء أساس قوي للسلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. هذه هي إحدى الطرق لتجنب ما يسمى بلعنة الموارد، أو مفارقة البلدان والمناطق ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، خصوصاً الموارد غير المتجددة

مبادرات أخرى إلى التشجيع على الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة العوائد المالية واعتماد مبادئ مسؤولة في الأعمال التجارية.

وأثر تلك المبادرات وغيرها من المبادرات القائمة ينبغي تقييمه في ضوء أهدافها؛ فهي لا يمكن أن تعالج وحدها الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار. وتبين التجربة أن ثمة حاجة إلى نهج أكثر شمولاً لقطع الصلة بين عدم الاستقرار والتراعات العنيفة في البلدان الغنية بالمعادن، نهج يطبق كامل نطاق التنمية والتجارة والأمن والصكوك الدبلوماسية المتاحة للمجتمع الدولي ويكفل منظور حقوق الإنسان.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، يركز على النهوض بإدارة النزاعات الحساسة للتجارة الدولية للماس وقطاع الغابات، إلى جانب شفافية العائدات المتحصلة من الصناعات الاستخراجية. وقد اعتمدنا أطر عمل سياسية ومعايير تجارية تستهدف النهوض بالشفافية في سلاسل التوريد. وفيما يلي بعض الأمثلة.

اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أساسي في إنشاء وتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ولا بد من تعزيز هذا النظام لمواجهة تحديات المستقبل في السلسلة العالمية لتوريد الماس وتوفير الضمانات للمستهلكين بأن الماس غير ملوث بالعنف. ومن السمات الفريدة لعملية كيمبرلي هيكلها الثلاثي، الذي يشمل الحكومات والصناعة والمجتمع المدني. ونغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف المعنية للإقرار بالتعددية الكاملة للآراء داخل عملية كيمبرلي وحولها ومواصلة العمل معا من أجل تعزيز مصداقية ذلك النظام.

ويدعم الاتحاد الأوروبي كذلك المبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية التي أطلقها المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وسيقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة الفنية التي تسهم في بناء قدرة تلك المبادرة والإدارة الوطنية للدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بالموارد

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يؤيد هذا البيان البلد المنضم، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أولا، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في التنديد بأقوى العبارات بالاعتداءات التي وقعت على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو اليوم. ونتقدم بخالص التعازي والمواساة لأسر وأصدقاء الضحايا والمتأثرين بهذه الجريمة النكراء.

نرحب بمبادرة المملكة المتحدة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع النزاعات والموارد الطبيعية. غير أننا نأسف لأن المجلس عجز عن أن يتكلم بصوت واحد بشأن هذا الموضوع الهام.

أود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، والسيدة كارولين إينتسي، المدير الإداري للبنك الدولي، والسيد كوفي أنان، بصفته رئيس فريق تقدم أفريقيا، والسيدة ريبكا غرينسبان، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على بياناتهم.

إن إدارة الموارد الطبيعية واستخراجها واستغلالها كثيرا ما يرد ذكرها باعتبارها عوامل أساسية وراء اندلاع النزاعات العنيفة أو تصعيدها أو إدامتها. وهناك أيضا علاقة مقلقة بين الأنشطة العسكرية المرتبطة بالاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية وحوادث العنف الجنسي.

وعلى سبيل المثال، فإن منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية توصف بعدم الاستقرار وبأهم أرض غنية بالمعادن. والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار فيها أدى إلى اتخاذ عدد من المبادرات. وبعضها يهدف إلى فصل العلاقة بين الاتجار في المعادن التي مصدرها سيطرة المجموعات المسلحة، بينما تهدف

وفي إطار تجربتنا، من المهم أن يبيّن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، على المبادرات القائمة وأن يسعى إلى التلاقي والتكامل. كما أن شمول الجميع وشراكة كل الأطراف المعنية في جميع مراحل سلسلة القيمة أمر أساسي.

أخيراً، فإن للموارد الطبيعية دورها الأساسي في تأجيح النزاعات وتمويلها، غير أنها توفر أيضاً حوافز استراتيجية للعمل في بناء السلام ودعم السلام. وينبغي أن تهيئ اتفاقات السلام الظروف التي تحفز الأطراف المتحاربة على أن تصبح جزءاً من اقتصاد السلام بدلا من أن تبقى في دائرة اقتصاد الظل. وينبغي تشجيع تنفيذ الوسائل المشروعة للاستغلال والتجارة في المعادن المعنية بحوافز محددة. ولذلك، من المهم أن تتخذ جميع المبادرات وفقا للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك توفير الضمانات الملائمة وتقييمها بدقة لبيان أثرها على الإصلاح المحلي والنزاع والفقر وانعدام الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد غوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أدين بكل قوة الاعتداءات على الأمم المتحدة التي وقعت صباح هذا اليوم في مقديشو. وباسم بلدي، أعرب عن خالص تعاطفنا مع من طالتهم تلك الاعتداءات ومع أسرهم.

إن اعتبار الموارد الطبيعية نعمة قد يبدو من المفارقات، وربما كان باعنا على السخرية. ولكن، لا سبيل إلى إنكار حقيقة أن أكبر الثروات الطبيعية في الأرض كثيرا ما توجد جنبا إلى جنب مع بؤس إنساني عميق. والتنافس على الموارد الطبيعية كثيرا ما يطلق شرارة النزاع أو يكون سببا له، في حين أن استغلال الموارد الطبيعية هو مصدر الأموال التي يمكن أن تطيل أمد النزاعات. لذلك، أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة.

الطبيعية والنزاعات، خصوصا من خلال إنشاء نظام إقليمي لإصدار شهادات المنشأ.

أما عن الأمم المتحدة، فإن الاتحاد الأوروبي يدعم نهجا مشتركا بين الوكالات من خلال شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الموارد الطبيعية والوقاية من النزاع، وأيضا مع البنك الدولي وغيره من المعنيين الدوليين. وتقدم الوكالات المشاركة مهاراتها ومعرفتها من أجل مساعدة بلدان ثالثة على منع ومعالجة النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، يحيط الاتحاد الأوروبي علما بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام ويشجعها على تعزيز تفاعلها مع مجلس الأمن في هذا المجال. والاتحاد الأوروبي يدعم كذلك تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال وحقوق الإنسان.

والاتحاد الأوروبي يمول مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وفيما يتعلق بالتشريعات الداخلية، فقد اقترحت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١١ إصلاحا لتوجيه المحاسبة والشفافية الذي يطالب شركات النفط والغاز والتعدين والأخشاب في الاتحاد الأوروبي بنشر مدفوعاتها للحكومات الشريكة على وجه التحديد. وتمت الموافقة سياسيا على هذا الإصلاح في أيار/مايو ٢٠١٣، ونتوقع سريانه في آب/أغسطس. واعتمد الاتحاد الأوروبي أيضا توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة من قبل الشركات المتحلية بروح المسؤولية لتوريد المعادن القادمة من المناطق المتضررة بالنزاعات والمناطق الشديدة المخاطر. وعلاوة على ذلك، تنظر المفوضية الأوروبية في مبادرة شاملة لسلاسل التوريد في الاتحاد الأوروبي للاستعانة بالمصادر المتحلية بالمسؤولية للمعادن القادمة من مناطق النزاع. وفي هذا الشأن، أطلقت المفوضية الأوروبية في آذار/مارس مشاورات عامة بغية جمع الآراء من أصحاب الشأن. وعلى هذا الأساس، تتوقع المفوضية طرح اقتراح تشريعي في وقت لاحق من العام الحالي.

المسؤولية. وتتوقع سويسرا أن تتقيد تلك الشركات الدولية التي يوجد مقرها في البلدان هذه، بالأحكام القانونية النافذة حاليا، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بمراعاة حقوق الإنسان، فضلا عن الامتناع عن الإسهام في الصراعات. وينطبق ذلك بشكل خاص على البيئات المعقدة التي لا تزال فيها سيادة القانون غير كافية، علاوة على مناطق الصراع.

تحقيقا لتلك الغاية، فإن سويسرا ملتزمة بتعزيز مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وهي شريك نشط في المبادرات الدولية وعمليات المصادقة، من قبيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي تتمتع فيها سويسرا بعضوية مجلس إدارتها، وعملية كيمبرلي، وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة المسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة.

وسويسرا مقتنعة بأن الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة - الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني - تكتسي أهمية محورية، وتدعو البلدان التي لم تشارك بعد في تلك الشراكات إلى الانضمام إليها.

وتتولى سويسرا حاليا رئاسة المبادرة المعنية بالمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان، الموجهة إلى الشركات العاملة في قطاعات الصناعات الاستخراجية والطاقة، ولا تزال تواصل العمل على تعزيز تنفيذها. ونرى أن المبادئ الطوعية في مقدورها أن تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب الصراعات المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية عبر تشجيع الشركات على تحليل المخاطر والدخول في حوار حقيقي مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وقوات الأمن العام والخاص.

ونشجع المجلس على مواصلة مداواته بشأن الأدوات المتاحة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية عبر التركيز على

نحن نتفق مع الذين يقولون إن إدارة الموارد الطبيعية بصورة مشروعة وشفافة ومستدامة عنصر أساسي لمنع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يمكن للتوزيع العادل للإيرادات الناشئة عن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها أن يساهم في رفاهية الإنسان وتحقيق الاستقرار وبناء السلام على نحو مستدام.

وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد على عاتق الدول التي يجري استخراج الموارد الطبيعية في أراضيها. غير أن بوسع الأمم المتحدة والجهات المانحة أن تضطلع بدورها من خلال مساعدة الدول المعنية بطلب منها، وعلى أساس الاحترام الكامل لسيادتها. ويمكن أن يتخذ هذا الدعم أشكالا شتى، عن طريق تعزيز القدرات والمؤسسات الحكومية، لترسيخ سيادة القانون في الدول الهشة، وفي حالات ما بعد الصراع.

ويواصل عدد كبير من البعثات المكلفة من قبل مجلس الأمن العمل - جنبا إلى جنب مع الأفرقة القطرية - في بلدان تضطلع فيها الصناعات الاستخراجية بدور اقتصادي رئيسي. وعليه، فإن من الضروري أن تأخذ ولايات الأمم المتحدة هذه بعين الاعتبار الصلة بين الصراعات والموارد الطبيعية، فضلا عن تيسير الجهود التي نبذلها لمساعدة الحكومات الوطنية على إدارة الصناعات الاستخراجية ونظرا إلى تشكيل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، فإنها تبدو بالنسبة لنا مؤسسة مناسبة للغاية لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تراعي الصراعات على النحو الواجب.

ومما ينطوي على نفس القدر من الأهمية أن تتبع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص - وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تشارك في مشاريع ضخمة في البيئات الهشة - نهجا تراعي الصراعات وحقوق الإنسان. ويجب أن يتحمل جميع أصحاب المصلحة - حكومات البلدان المضيفة والبلدان التي يوجد فيها مقر شركات التعدين، والمنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني - نصيبهم من

سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة، وقرار المنظمة الدولية للفرانكوفونية بشأن الحكم الرشيد في الصناعات الاستخراجية والحراجة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فضلا عن المبادرات ذات الصلة بالاتفاق العالمي. وأود -على الصعيد الإقليمي - أن أشدد على الرؤية الأفريقية في مجال التعدين التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي.

و حين ينظر مجلس الأمن في حالة يرجح فيها أن يؤدي سوء إدارة الصناعات الاستخراجية إلى دور في الصراع، فإن هناك العديد من الأدوات المتاحة له بالفعل من أجل مواجعة ذلك التحدي. ذلك أن الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى ما تزال تبذل جهود الوساطة في قطاع الموارد الطبيعية بصورة منتظمة. واعتمدت الجزاءات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية - في شكل فرض الحظر - على سبيل المثال. وتواصل أفرقة ولجان الخبراء المرتبطة بلجان الجزاءات العمل على هذه المسألة أيضا. وأخيرا، فقد منحت العديد من بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة ولايات تشمل العمل في مجال الموارد الطبيعية بهدف دعم الحكومات الوطنية.

ويمكن لمجلس الأمن أن ينظر في المستقبل في اتخاذ إجراءات أقوى في هذا المجال عبر استجابة شاملة ومتكاملة استنادا إلى الأدوات القائمة. وينبغي أن تأخذ استجابة كهذه في الاعتبار الإسهامات والقيمة المضافة التي تقدمها المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المجالات الأساسية لتوفير الحكم الرشيد، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات.

ويمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور هام في ذلك الصدد، بأن توضح للمجلس التحديات والمسائل المتصلة بالموارد الطبيعية، ومن خلال تعزيز نهج متماسك ومنسق بين الجهات المعنية، فضلا عن دعم الجهود التي تبذلها البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

المسائل المتعلقة بالشفافية والامتثال لحقوق الإنسان في مجال استغلال الموارد الطبيعية والتجار بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكييني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): بداية، أود أن أكرر إدانتنا الشديدة والتعازي التي أعربت عنها وفود أخرى في هذه القاعة فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في مقديشو.

السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الموارد الطبيعية، وبشأن الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه إدارة الصناعات الاستخراجية بطريقة شفافة في منع تلك الصراعات. وأشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والسيدة أنيسيتي، والسيدة غرينسبان، والسيد كوفي عنان على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد بلجيكا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتكتسي الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات أهمية خاصة بالنسبة لبلجيكا. وقد عقد بلدي مناقشة أولية بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5705) أثناء رئاستها لمجلس الأمن وقد أسفرت عن اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2007/22).

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية عددا متزايدا من المبادرات الرامية إلى تعزيز الإدارة الشفافة للموارد الطبيعية، وخصوصا في مجال الصناعات الاستخراجية. وقد ذكر العديد منها بالفعل متكلمون آخرون. وأود أن أشير فقط إلى عملية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وعملية كيمبرلي، وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة المسؤولية في

الإقليمي ودون الإقليمي. وهو يقتضي المشاركة الوثيقة والانخراط النشط من القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن التنسيق بين الحكومات المعنية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية. أخيرا، يجب أن نتذكر بأن منع الاتجار بالموارد الطبيعية، واستغلالها على نحو غير قانوني، والاتجار غير القانوني بها أمور تقوم على التعاون وتقاسم المسؤولية بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وكما سمعنا هذا الصباح، إن إدارة الموارد الطبيعية لا تتعلق حصرا بالصراعات. وهذا يتيح لي الفرصة للفت الانتباه إلى المبادرة التي سوف تتقدم بها بلجيكا والغابون إلى الجمعية العامة قريبا. وكما سبق ذكره خلال هذه المناقشة، جرى في السنوات الأخيرة إطلاق العديد من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالإدارة الشفافة للموارد الطبيعية. وينبغي تقاسم ما جرى استخلاصه من دروس مفيدة عن التنمية المستدامة مع جميع الدول الأعضاء. وهكذا، فإن مشروع قرارنا إلى الجمعية العامة يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذه الجلسة. أعترم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

وينبغي أن تأخذ استجابة كهذه في الاعتبار جميع مراحل الصراع وأبعاده، من قبيل الإنذار المبكر في حالات العنف، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية، ومنع استئناف أعمال العنف، وتوقيع اتفاقات السلام. وينبغي أن تستند تلك الاستجابة أيضا إلى عملية بناء السلام برمتها.

ويجب أن نشدد في ذلك السياق - مثلما فعل العديد من المتكلمين - على الأهمية الحاسمة للملكية الدول ومساءلتها عن إدارة الموارد الطبيعية. ولا شك أن لجميع الدول حقا سياديا في السيطرة على مواردها واستغلالها وفقا لما نص عليه الميثاق ومبادئ القانون الدولي. وعليه، فإن من مسؤولية الدول أن تعمل على توطيد الحوكمة على نحو شفاف وقوي في المستويات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، من أجل الحد من إمكانية التعرض للصراعات المتصلة بأي من أشكال إدارة الموارد بطريقة فاسدة أو تنعدم فيها الشفافية. وعلاوة على ذلك، فإن من مسؤولية الدول أيضا أن تكفل أن لديها سياسات تمكن من استثمار الإيرادات الناشئة عن استغلال الموارد الطبيعية لصالح مستقبل البلد، وبما يعود بالنفع إلى جميع السكان.

علاوة على ذلك، إن الحكم المتعلق بالصناعات الاستخراجية يتطلب الدعم من جميع الشركاء الدوليين، لا سيما في مجال تعزيز القدرات. ويجب أن يستند إلى التعاون